

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٠٢

الخميس، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

مشروع القرار (A/69/L.74/Rev.1)

نص القرار في هذه الجلسة باسم مجموعة الدول الأفريقية. أود أن أبدأ بالتأكيد على أن هذه هي المبادرة الوحيدة المقدمة من الدول الأعضاء للاحتفال بالذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ولطلب تأييد الجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار.

وسيُحسب لجميع الدول الأعضاء اتفاقنا جميعاً على الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، التي هي ملك للجميع، من خلال مبادرة بقيادة الدول الأعضاء، مُمثلة في مشروع القرار هذا.

إن هذا النص مهم للغاية، وقد خُصص وقت كاف للتفاوض حوله قبل أن تتمكن من الخروج بالصيغة المعروضة علينا بعد ظهر اليوم. ولذلك، اسمحوا لي أن أعرض في دقيقتين بعض المعلومات الأساسية لفائدة بعض الدول الأعضاء التي لم تتمكن من المشاركة في المشاورات غير الرسمية التي تفاوضنا خلالها بشأن النص.

حتى شهر نيسان/أبريل، بدا واضحاً للمجموعة الأفريقية عدم توفر الجمعية العامة على خطة للاحتفال بالذكرى السنوية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أنه، في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٨٥/٦٩ في جلساتها العامة ٩٢، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، واتخذت القرار ٢٩٣/٦٩ في جلستها العامة ٩٦، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا، الذي سيقدم مشروع القرار A/69/L.74/Rev.1 باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد إلياس فاتيلي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بوصفي ميسر عملية المفاوضات بشأن مشروع القرار A/69/L.74/Rev.1، المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة"، يسر نيجيريا أن تقدم مشروع

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1527657 (A)



السلم والأمن الدوليين، وهي مسألة تمثل شاغلا رئيسيا بالنسبة لنا في أفريقيا.

رابعا، ينبغي الإشارة إلى أن سلسلة اجتماعات الأمم المتحدة المقرر عقدها بالفعل خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة السبعين للجمعية العامة، ستركز على مسألة التنمية، في حين لن يركز أي من الاجتماعات على موضوع السلام والأمن الدوليين.

خامسا، يعزز ذلك أيضا الحاجة إلى أن يركز موضوع المناقشة المواضيعية على مسألة صون السلم والأمن الدوليين، من خلال تخصيص منبر لمناقشتها على نطاق واسع وعلى أعلى مستوى ممكن خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة السبعين للجمعية العامة.

أخيرا، واصلت المجموعة الأفريقية، منذ بداية المناقشات بشأن مشروع القرار، تسليط الضوء على ضرورة تفادي اعتماد مشروع قرار ينطوي على أي آثار مالية. ومن المبهج الإشارة إلى أنه لن يكون لمشروع القرار المعروض علينا أية تبعات مالية، كما جرى إعلاننا وكما سيتم الإعلان عنه مرة أخرى بعد ظهر هذا اليوم.

وإننا ممتنون للدول الأعضاء على مشاركتها الكبيرة في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت خلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، ونقدر الدعم الكاسح الذي تلقيناه من الوفود. ومن اللافت للنظر حضور ما يناهز ٨٠ وفدا لأول مشاورات غير رسمية، وجرت المناقشات الأولية بسلسلة كبيرة حيث أعرب العديد من الوفود عن الدعم لأفريقيا وأشادت بهذه المبادرة. إن المجموعة الأفريقية تقدر الملاحظات والاقتراحات ومختلف الآراء التي جرى التعبير عنها، بل والإسهامات التي لا تقدر بثمن التي قدمت خلال المشاورات غير الرسمية.

ومن المفيد بنفس القدر أن نضيف أن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، والمرتبطة بمشروع القرار، كانت من بين

السبعين لتوقيع الميثاق الذي أنشأ الأمم المتحدة. ومن ثم، فكرت الدول الأفريقية في ذلك وشرعت في مشاورات، إدراكا منها لضرورة اغتنام الفرصة التي تتيحها الذكرى السبعون للأمم المتحدة لتقييم الإنجازات والتحديات التي تواجهها المنظمة بعد ٧٠ عاما من وجودها. وإزاء هذه الخلفية، كلف الممثلون الدائمون الأفارقة خبراء بعثاتهم باستكشاف إمكانية صياغة مشروع نص يتضمن مقترحا عمليا من شأنه أن يكون مقبولا للجميع بخصوص الحاجة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للمنظمة.

وقبل بدء الجهود والمناقشات، وفي نهاية المطاف، المفاوضات بين خبراء المجموعة الأفريقية بشأن مشروع القرار هذا، قمنا ببعض التحريات لمعرفة ما إذا كانت ثمة أي مناقشات جارية بشأن نفس الموضوع في الأمم المتحدة. وأصبح ذلك ضروريا لتجنب ازدواجية الجهود ولأسباب أخرى وثيقة الصلة بالموضوع. وبعد استفسارنا، اطمأننا إلى عدم وجود مبادرات مماثلة جارية في الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف، توصلنا إلى نص قُدم إلى الدول الأعضاء لتنظر فيه خلال أول اجتماع غير رسمي عقدناه يوم الخميس، ١٠ حزيران/يونيه. إن مشروع النص المعروض على الجمعية للنظر فيه بعد ظهر هذا اليوم يمثل نتاج حل وسط وتفكير عميق ومشاورات واسعة النطاق. وهو يأخذ بعين الاعتبار عددا من الاعتبارات، بما في ذلك، أولا، إدراك أهمية الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة بشكل كبير.

ثانيا، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، رُئي أن من المهم جدا التفكير في مسألة صون السلم والأمن الدوليين وأخذها بعين الاعتبار لأنها تشكل عين سبب إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥. إن هذه مسألة مهمة بالنسبة لأفريقيا.

ثالثا، تشكل الذكرى السنوية السبعون معلما مثاليا يُمكننا من التفكير في ما تم إنجازه، خاصة في مجال صون

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١٦/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة لمن يودون الإدلاء ببيانات شرحاً للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن مدة البيانات محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بزملائي من الاتحاد الأفريقي على هذه المبادرة المناسبة للغاية من حيث التوقيت، وعلى تقديم القرار ٣١٦/٦٩ لتنظر الجمعية العامة فيه. إن وفد بلدي، بصفته من مقدمي هذا القرار، يؤيد تماما الحاجة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة من خلال هذا الاجتماع المقترح للجمعية العامة على أعلى مستوى ممكن، خلال أسبوع الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة.

وقد اقترح وفد بلدي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ولأول مرة، أن نحتفل بأهمية الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة. ولذلك، فإنني سعيد للغاية بقيامنا، مع إخواننا وأخواتنا في أفريقيا، بإعطاء شكل ملموس لهذه الفكرة التي حان وقتها.

وستتيح المناقشة المقرر إجراؤها يومي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر منبرا مفيدا للنظر في نقاط قوة وضعف منظومة الأمم المتحدة عند معالجتها مسألتي السلام والأمن، ونظرها في سبل المعالجة المجدية لاختلالاتها الهيكلية، بما في ذلك من خلال إصلاح وتوسيع عضوية مجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية التي تقع على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، فإن وفد بلدي يتطلع بشغف إلى المشاركة في تلك المداولات.

وأود أن أختم كلمتي بالثناء على الميسر، وفد نيجيريا، على إشرافه الممتاز على هذه العملية وعلى اتباعه نهجا تشاوريا

الشواغل الرئيسية، وقد تحفظت عليها أربعة وفود بشدة. وتجدد الإشارة إلى أن الديباجة وجميع فقرات المنطوق، بما في ذلك الفقرة التي تحتوي على معلومات تفيد بأن مشروع القرار ينطوي على بعض الآثار المالية في البداية، قد تمت الموافقة عليها نتيجة لذلك. غير أنه اليوم، وكما قلت، من الجدير بالذكر ومن المشجع أن نعرف أن هذا الشاغل لم يعد قائما لأن الأمانة العامة أكدت بوضوح أن موظفا من موظفي شؤون الميزانية أشار إلى أن مشروع القرار لا ينطوي على أي آثار مالية.

لذلك، أود في الختام، وبالنيابة عن الدول الأفريقية، أن أشير مرة أخرى إلى أن هذه هي المبادرة الوحيدة بقيادة الدول الأعضاء للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة بعد سلسلة من المفاوضات والمشاورات والمناقشات، بما في ذلك الحل التوافقي الذي جرى التوصل إليه في إطارها. ونطلب تعاون الوفود ودعمها لاعتماد مشروع النص بعد ظهر هذا اليوم للتنفيذ. ونشجع الوفود على المشاركة على أرفع مستوى ممكن في المناقشة المواضيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.74/Rev.1، المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي المشروع A/69/L.74/REV.1: الأردن، إندونيسيا، إيطاليا، بيلاروس، جورجيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السويد، النرويج، الهند.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.74/REV.1؟

أكتوبر ١٩٧٥، الذي قررت الجمعية بموجبه دعوة منظمة التعاون الإسلامي إلى المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بصفة مراقب.

ومشروع القرار يعيد التأكيد في فقرات ديباجته على الأهداف المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وبناء الثقة وحفظ السلام وتسوية النزاعات والإنعاش بعد انتهاء النزاع والوساطة والدبلوماسية الوقائية، في حالات منها حالات النزاع التي تشمل طوائف مسلمة.

وعلاوة على ذلك، يبرز مشروع القرار رغبة المنظمين في العمل على نحو وثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية والعلمية، ومواصلة سعيهما المشترك لإيجاد حلول للمشاكل العالمية، مثل المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، ونزع السلاح وتقرير المصير، والترويج لثقافة قوامها السلام عن طريق الحوار والتعاون، وإنهاء الاستعمار، وحقوق الإنسان الأساسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومكافحة الإرهاب الدولي. ويرحب المشروع بمبادرات الحوار بين الأديان من جانب المنظمين وبالتعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وفي فقرات المنطوق، يرحب مشروع القرار بالالتزام القوي من جانب منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة التطرف المقترن بالعنف والإرهاب؛ وبالأهداف المشتركة للمنظمين في تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط؛ وبالتعاون بين المنظمين في سبيل مكافحة التعصب ووصم الأشخاص على أساس دينهم أو معتقداتهم.

وبعد مرور أربعة عقود على القرار الصائب والحكيم للجمعية العامة، فإننا نشهد اليوم تزايد أهمية وجدوى التعاون النشط بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. ومن

منفتحا وشفافا حقاً خلال المفاوضات التي أدت إلى اتخاذ هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق شرح الموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى

(ر) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي

مشروع القرار (A/69/L.79)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.79.
ولعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية عقدت مناقشتها بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ذ) في جلستها العامة ٤٨، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت لعرض مشروع القرار A/69/L.79.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): بصفتي رئيس مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، يسرني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.79، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي".

إن مشروع القرار المذكور أعلاه يتماشى مع روح ورسالة ومقاصد القرار ٣٣٦٩ (د-٣٠)، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/

الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد شاركنا مشاركة بناءة في المشاورات بشأن هذا النص وأعربنا عن آرائنا بعبارة واضحة. ومع ذلك، تم إنهاء هذه المشاورات بشكل مفاجئ دون حل هذه المسائل ودون التوصل إلى تفاهم مشترك ومقبول بصورة متبادلة.

ومع أننا لا نطالب بإجراء تصويت، فإننا نود أن نعيد تأكيد موقفنا من أن منظمة التعاون الإسلامي ليست لديها أهلية قانونية لتيسير إيجاد حلول لأي نزاع بخلاف عملية السلام في الشرق الأوسط أو للمنازعات التي تؤثر على الدول غير الأعضاء في المنظمة.

السيد مناتساكانيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أرمينيا ترتبط بكل فخر بتاريخ طويل مشترك من الصداقة والتعاون والاحترام العميق المتبادل والتفاعل الحضاري مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويمتد تاريخنا المشترك مع بعضها لعدة قرون. وأرمينيا ترتبط بعلاقات ثنائية ودية إلى أقصى حد مع تلك الدول ولن تدخر وسعا لزيادة تعميقها.

وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا تتعاون تعاوناً فعالاً في المنظمات الإقليمية التي هي عضو فيها، وتعترف بقيمة الترتيبات الإقليمية في تعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وفي إطار واحدة من هذه المنظمات الإقليمية، ألا وهي، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعمل أرمينيا بإخلاص من أجل "الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية"، على النحو المنصوص عليه في الفصل الثامن من الميثاق.

وتشارك أرمينيا تقليدياً بطريقة بناءة للغاية في التفاوض على القرارات المقدمة في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر، وفي اعتمادها.

وفي ما يتعلق بمشروع القرار هذا، ينبغي أن يكون مفهوماً أن المنظمات المعنية تتعامل، أثناء التفاوض على مشاريع

الواضح أن ثمة قيمة استراتيجية لهذا التعاون بين المنظمتين في مواجهة الصراعات المستمرة وكذلك الناشئة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني العميق على العمل الدؤوب الذي اضطلعت به الوفود أثناء صياغة مشروع القرار هذا.

وأطلب الآن من جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.79 بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في شرح مواقفهم قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يمثل مشروع القرار A/69/L.79، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، الذي جرى عرضه، انحرافاً كبيراً عن القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع، ولا سيما ذلك الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين في آب/أغسطس ٢٠١٣.

فبينما توخت القرارات السابقة إسهام منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط بغية تحقيق الهدف المتمثل في إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة، فإن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار الحالي ترمي إلى تجاوز ذلك.

ووفقاً لمشروع القرار الذي جرى عرضه اليوم، فإن منظمة التعاون الإسلامي ستشجع على إيجاد حلول "لسائر النزاعات". والأساس المنطقي للسعي إلى توسيع نطاق الدور الذي تضطلع به المنظمة على هذا النحو ليست واضحة. كما أن المنظمة ليست منظمة إقليمية بالمعنى المفهوم في سياق الفصل

أن تؤكد مجددا دعمها لأشكال المفاوضات المتفق عليها دوليا من أجل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحا للموقف قبل اعتماد مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.79، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.79، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: جورجيا وإيطاليا والسويد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.79؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.79 (القرار ٣١٧/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ر) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

(ش) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ

مشروع القرار (A/69/L.79)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.90.

يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشتها بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) إلى (ذ) في جلستها العامة ٤٨، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

القرارات المتعلقة بالتعاون مع الأمم المتحدة، مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، وهم ليسوا جميعا أعضاء في المنظمة المعنية، وبالتالي ليسوا ملزمين بولايتها.

ومن ثم، فإن التوصل إلى توافق آراء صريح لدى التفاوض بشأن هذه القرارات هام للغاية، لا سيما من أجل مصداقية هذه القرارات. وللأسف، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة للمشروع الحالي. فمنظمة التعاون الإسلامي لا تملك ولاية للتشجيع على إيجاد حلول للنزاعات خارج مجال ولايتها. وبالتالي، فإن الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار بشكله الحالي تشوه المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

لقد شاركت أرمينيا في المفاوضات بشأن هذا المشروع بحسن نية وبروح تعاونية. ولم تدخر أرمينيا وسعا في العمل على التوصل إلى توافق آراء حقيقي. وفي سياق المفاوضات، رحبت أرمينيا بموقف الرئيس المتمثل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل فقرة من فقرات مشروع القرار أو العودة إلى الصياغة السابقة. وتجدد الإشارة إلى أنه أمكن تحقيق توافق في الآراء بشأن معظم أجزاء المشروع. وفي جميع مراحل المفاوضات، ظلت أرمينيا بلا كلل تسعى إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن الصيغة الواردة في الفقرة ٤ من المنطوق. غير أنه تم تجميد المفاوضات ولم يجر الشروع في مشاورات أخرى ولم يُبدل أي جهد لسد الفجوات. وحرمت أساليب التفاوض تلك مشروع القرار هذا من الدعم الحقيقي والكامل. وهذا أمر مؤسف، حيث أننا كنا ملتزمين التزاما قويا بإيجاد حلول توافقية، وهو أمر كان ممكنا تماما، في رأينا.

وفي حين أن أرمينيا لا تطلب إجراء تصويت، فإنها تؤكد مجددا موقفها بشأن الفقرة ٤ من المنطوق بأن منظمة المؤتمر الإسلامي غير مكلفة بتعزيز تسوية المنازعات خارج المنطقة المأذون لها بذلك فيها. وتناشد أرمينيا منظمة المؤتمر الإسلامي

في دورتها السبعين، ونتطلع إلى ذلك الاجتماع. كما أحيي وأشكر الأعضاء الآخرين في منتدى جزر المحيط الهادئ وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اضطلعت بدور متميز في وضع الصيغة النهائية لمشروع القرار قيد النظر الآن.

ولكي أقدم لمحة عامة موجزة، لا سيما للدول الأعضاء في الأمم التي لا تعرف منتدى جزر المحيط الهادئ، فإن المنتدى أنشئ قبل ٤٤ سنة، في آب/أغسطس ١٩٧١، باعتباره منظمة حكومية دولية إقليمية يجتمع فيها القادة كل عام لوضع استجابات جماعية للمسائل الإقليمية والدولية. وهو يضم حالياً ١٦ من الدول المستقلة والتي تتمتع بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ، ولديه ٣ أعضاء منتسبين، و ١٢ من الأعضاء المراقبين و ١٧ من الشركاء في الحوار اللاحق للمنتدى. ويتمتع منتدى جزر المحيط الهادئ حالياً بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

وتتعلق رؤية منتدى جزر المحيط الهادئ بكفالة بناء منطقة تنعم بالسلام والوثام والأمن والإدماج والرفاع الاجتماعيين، بما يضمن لجميع شعوب منطقة المحيط الهادئ حياة تتسم بالحرية والصحة والإنتاجية. كما تعززت مكانة المنتدى ونفوذه بصورة كبيرة وازداد نضجاً. فبعد أن كان اجتماعاً للقادة غير رسمي نسبياً، فإنه الآن صار مؤتمر قمة رئيسياً يجذب اهتمام ومشاركة العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، بما في ذلك الأمم المتحدة. ومن محاسن الصدف أن المنتدى السادس والأربعين لجزر المحيط الهادئ يجري حالياً في بورت موريسبي، وسيختتم أعماله يوم غد.

والفرع الإداري للمنتدى هو أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، ومقرها في سوفي. وهو بمثابة أمانة الأحداث المتعلقة بالمنتدى، وينفذ قرارات القادة، ويسر إيصال المساعدة الإنمائية إلى الدول الأعضاء، وينفذ الولايات السياسية والقانونية لاجتماعات المنتدى.

أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة لعرض مشروع القرار A/69/L.90.

السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):

قبل يومين، تولت بابوا غينيا الجديدة رئاسة منتدى جزر المحيط الهادئ، وفي أول مهمة لي هنا في هذا السياق، يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، مشروع القرار A/69/L.90، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ". ونحن نشعر ببالغ السرور ونعرب عن عميق الامتنان لجميع مقدمي مشروع القرار هذا. ونرحب أيضاً مع التقدير بما لاحظناه منذ عام ٢٠١١ من تزايد عدد الدول المقدمة لمشروع القرار هذا الذي يقدم كل سنتين. وهذا دليل على الاعتراف المتزايد باتساع نطاق علاقات التعاون بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة.

وسأكون مقصراً إن لم أقم بالتنويه والإشادة بالدور القيادي الأساسي والقوي والإسهام القيم الذي قام به الرئيس المنتهية ولايته لمنتدى جزر المحيط الهادئ، ممثل جمهورية بالاو، خلال السنة الماضية في توجيه أعمال المنتدى. وأود أن أسجل تقديرنا الخاص لسعادة كاليب أوتو، الممثل الدائم لبالاو لدى الأمم المتحدة، ليس فقط لقيامه بدور رائد فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض الآن على الجمعية العامة، بل أيضاً على إدارته لأعمال منتدى جزر المحيط الهادئ من خلال تعزيز علاقات التعاون البناء بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة.

وباعتبار بابوا غينيا الجديدة الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، فإنها تتعهد بمواصلة توطيد الروابط المتزايدة وذات المنفعة المتبادلة بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة، ونحن نشعر في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والنتائج الأخرى المتفق عليها دولياً. ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع الذي سيعقد بين قادة منتدى جزر المحيط الهادئ والأمين العام على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة

المحيط الهادئ، قرر قادة المنتدى إعادة صياغة أهدافه الرئيسية، التي صارت الآن مدرجة في إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ. وتتمثل الأهداف الرئيسية في التنمية المستدامة التي تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بطرق تحسن سبل العيش والرفاه والاستخدام المستدام للبيئة؛ والنمو الاقتصادي الشامل والمنصف؛ وتعزيز الحوكمة، وإقامة المؤسسات والنظم الخاضعة للمساءلة؛ والسلام والأمن للجميع.

وأخيراً، يؤكد مشروع القرار مجدداً أهمية ضمان الإبقاء على البند الفرعي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ على جدول أعمال الجمعية العامة في السنوات المقبلة.

ويعتقد وفد بلدي اعتقاداً راسخاً بأن مشروع القرار يمثل في الأساس تحدياً تقنياً وإجرائياً للمعلومات المتعلقة بتعزيز بناء علاقات التعاون بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة. فهو متوازن وعادل ويتطلع إلى المستقبل، فضلاً عن شموله للتطورات الرئيسية الحادثة في منطقة المحيط الهادئ الإقليمية وعلى الصعيد الدولي على حد سواء.

بالتالي وختاماً، تحث بابوا غينيا الجديدة - باسم الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ وغيرهم من مقدمي مشروع القرار - الجمعية العامة على اعتمادها بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): تود جزر سليمان أن تعرب عن أسفها لعدم تمكنها من المشاركة في تقديم مشروع قرار اليوم الذي يقدم مرة كل سنتين والمعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ"

وبالانتقال إلى مشروع القرار A/69/L.90 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، فإنه يقدم كل سنتين. ومشروع القرار هذا في جوهره استكمال إجرائي وتقني، يحيل إلى آخر المستجدات الرئيسية في العلاقات بين منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة خلال العامين الماضيين. وهو يأخذ في الاعتبار آخر العمليات الحكومية الدولية والنتائج المتفق عليها دولياً وعلاقتها بأعمال الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ، على الترتيب، فضلاً عن أهمية تعزيز التعاون بين الكيانين في هذه المجالات ذات الصلة وغيرها؛ بما في ذلك نتائج المؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، مسار ساموا، الذي يتناول مسائل التنمية المستدامة المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وكثير منها بلدان أعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ؛ والمؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن الحد من أخطار الكوارث؛ وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي سينظر في اعتمادها قادة العالم خلال مؤتمر قمة ما بعد عام ٢٠١٥ التي سيعقد بعد أسبوعين.

و العنصر الجديد الآخر الذي أدرج في مشروع القرار هو الإقرار بأهمية العمل الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة بشأن الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في سياق التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأهمية ضمان فعالية دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة.

كما يراعي مشروع القرار الهيكل الإنمائي الجديد لمنتدى جزر المحيط الهادئ، المعروف بإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، الذي اعتمده قادة المنتدى في تموز/يوليه ٢٠١٤. وباختصار، بعد إجراء استعراض شامل لعمليات منتدى جزر

التي نواجهها في مجال التنمية المستدامة فقد أصبح الوقت ترفاً لا طاقة لنا به. وأدرك أن مشروع القرار هذا يقدم كل سنتين. وستتاح الفرصة التالية لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٧، أي في غضون عامين.

ويذكرني هذا بما قال به الأمين العام السابق، كوفي عنان، في أكثر من مناسبة أثناء العمل على نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي يحدد الطريق لإصلاح الأمم المتحدة كي تصبح أكثر قدرة على الاستجابة للظروف في القرن الحادي والعشرين. فقد وصف الأمم المتحدة بأنها أشبه بعربة الإطفاء، فهي تواصل إخماد النيران في ذات الوقت الذي ينبغي فيه أن تضطلع بدور استباقي في منع نشوب الحرائق أساساً. ويشعر وفد بلدي بالأسى لأن ما قيل منذ قبل ١٠ سنوات ما زال حقيقة واقعة اليوم في منطقة المحيط الهادئ. ونلاحظ أن منظومة الأمم المتحدة تجتمع سنوياً بغرض التصدي للكوارث التي أصابت منطقة المحيط الهادئ، غير أنها تأنف على مستوى متعدد الأطراف عن بناء مجتمعات سهلة التكيف، وتمتنع عن الاستثمار في شعوبنا. وذلك هو جوهر خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ونحن مدركون لتلك الثغرة في مشروع القرار، وبالتالي لم نوافق على النص المقترح.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للعلاقات التي تربطها مع جميع البلدان المجاورة التي تشكل منتدى جزر المحيط الهادئ، بالإضافة إلى الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا. ولن نقف عقبة في طريق هذه الدول. وبعد، فإن جزر سليمان ستدعو إلى التصويت في حال لم تتح مشاريع القرارات هذه في المستقبل الفرصة لإجراء المشاورات بين أعضاء المنظمة الإقليمية المعنية بغرض تحديد علاقتها مع الأمم المتحدة، علاوة على توفير الوقت اللازم للتعاون مع عموم العضوية على هذه القرارات. ولم يعد العمل المعتاد أو حتى إحداث التغيير على نحو تدريجي كافياً.

(A/69/L.90) في صيغته الحالية - بالرغم من كونها عضواً في منتدى جزر المحيط الهادئ.

لقد عُرض علينا مشروع القرار في عام بالغ الأهمية إذ اعتمدنا فيه بصفتنا دولاً جزرية صغيرة نامية إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واختتمنا فيه المناقشة بشأن خطة العمل لعام ٢٠٣٠ علاوة على اعتماد خطة عمل أديس أبابا. وتدعو جميع هذه الأطر إلى شكل جديد من أشكال العلاقة وإلى شراكة سياسية جديدة، فضلاً عن تغيير نموذج التعاون الدولي القائم بين الأمم المتحدة وجميع المنظمات الإقليمية.

ويرى وفد بلدي أن مشروع قرار اليوم هام للغاية نظراً لأن منتدى جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة يركّز كلاهما على السكان وتقع على عاتقهما المسؤولية عن رفاه الشعوب. لقد حددت هذه العلاقة بصورة وافية في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وترى جزر سليمان أن هذه العلاقة كما هي موضحة في مشروع القرار المعروض علينا ليست وافية بما فيه الكفاية. فالنص المتفق عليه من قبل المنظمة الإقليمية الشقيقة للدول الجزرية الصغيرة النامية والأمم المتحدة، والذي اعتمد خلال الدورة الحالية ودعا إلى اتخاذ الإجراءات من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها بغرض زيادة المساعدة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يكن مقبولاً بالنسبة للشركاء في مشروع القرار هذا. وذلك أمر يدعو إلى الأسف.

وفي رأيي، أن هذه فرصة ضائعة أخرى لإنشاء شراكة ذات منحنى عملي. ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء التراجع الذي نشهده حتى قبل أن يعتمد زعمائنا خطة عام ٢٠٣٠ بالرغم من جميع الالتزامات المعلن عنها خلال عملية ما بعد عام ٢٠١٥. ويثير ذلك مسألة مدى جدّتنا بصدد تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالنظر إلى أثر تغير المناخ والتحديات

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

(أ) التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع القرار (A/69/L.84)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد عقدت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال وبند الفرعي (أ) بالاشتراك مع البند ١١٥ من جدول الأعمال، وأنها اتخذت القرار ١٥/٦٩ في جلستها العامة ٥١ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويذكر الأعضاء أيضا أنه وفي إطار البند الفرعي (أ) من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٨٢/٦٩ في جلساتها العامة ٩٢ المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، واتخذت القرار ٣١٠/٩٦ في جلستها العامة ٩٨ المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

أعطى الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار A/69/L.84.

السيد ماما بولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/69/L.84، المعنون "مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال. تود مجموعة ال ٧٧ والصين أن تهنئ اللجنة المخصصة المعنية بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية على الاضطلاع بعملها وتقديم تقرير بشأنه. ونود أيضا أن نشكر السفير ساشا يوريتي سوليز، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، على قيادته

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للموقف.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.90 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ".

وأعطى الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.90 وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة، فقد انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، تركيا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، شيلي، صربيا، الصومال، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوبا، لاقتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.90؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.90 (القرار ٣١٨/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ر) من البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

لإجراء مناقشات متعددة الأطراف صريحة وشاملة بشأن هذه المسألة، مع اشتراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الراسخة.

وترى المجموعة أيضا أن ثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لمعالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال المنهجية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع التأكيد من جديد على أن المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، تضطلع بدور هام، وفقا لولاية كل منها، في مساعدة البلدان في تحقيق القدرة على تحمل الدين والحفاظ عليها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

ولذلك نحض على تأييد مشروع القرار هذا، إذ أنه يتضمن أساسا العمل الأولي بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. سوف نحتاج إلى دعم الجميع من أجل معالجة هذه المسألة بشكل نهائي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.84، المعنون "مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بروندي، كابو فيردى، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر

وإدارته كرئيس للجنة المخصصة. وتشكر المجموعة أيضا مكتب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على ما قدمه من دعم قيم، ساعد البلدان النامية، عند اللزوم، بشأن قضايا من قبيل إعادة هيكلة الديون.

وتعتقد المجموعة أن المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية الواردة في مشروع القرار المعروض علينا اليوم تشكل نتيجة هامة وأساسا جيدا للمناقشات المقبلة بشأن هذه المسائل. لقد صيغت تلك المبادئ بطريقة تكفل أنها تتسم بالشمولية وعدم التدخل والطابع الطوعي. وينبغي ألا تنحاز إلى طرف ضد الآخر. والغرض من إدراج حقوق كل من الدائنين والمدينين في مشروع النص هو تحقيق حالة تكسب فيها جميع الأطراف المعنية.

وكما سلم العديد من قرارات الجمعية العامة، فإن مسألة الديون والقدرة على تحملها مسألة أساسية لدعم النمو. وفي هذا الصدد، فإن كلا من القدرة على تحمل الدين وفعالية إدارة الديون، فضلا عن تحديد القدرة الكافية على سداد الدين مع عدم إعاقة التنمية المستدامة، هي عوامل ينبغي للدول الأعضاء مراعاتها في إطار الجهود التي تضطلع بها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ووطنيا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، في سياق الالتزامات المستقبلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إننا، بصفتنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بحاجة إلى العمل معا بشأن عملية إعادة هيكلة الديون السيادية وإدارتها بينما نمضي بنشاط صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الواقع، لا يجب أن تترك الخطة أحدا يتخلف عن الركب. إن مسائل الديون السيادية تحظى باهتمام كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا ينبغي أن توصف بأنها مسألة تقتصر فقط على البلدان النامية، إنما هي مسألة يشمل أن تطل بالاقصاد العالمي بأسره. لا ينبغي إهدار الفرصة

غابون، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا

اعتمد مشروع القرار A/69/L.84 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت (القرار ٣١٩/٦٩).

[وفي وقت لاحق، أبلغ وفد إسبانيا الأمانة العامة أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة لوкас (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كما أكدنا في مناسبات سابقة، ينبغي ألا يكون هناك شك في أننا ندرك الأهمية الكبيرة لإعادة هيكلة الديون السيادية، التي تؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي والعديد من البلدان بصفة خاصة. في إطار الاتحاد الأوروبي، تضررنا أيضا بشدة، سواء على الجانب الدائن أو المدين.

ونذكر تحفظاتنا بشأن الطرق التي طرح واعتمد بها القرار الأصلي ٣٠٤/٦٨، المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والقرار اللاحق ٢٤٧/٦٩، المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بشأن الطرائق. لقد جعلنا من المتعذر علينا أن نشارك في العملية التي أفضت إلى قرار اليوم ٣١٩/٦٩.

القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

كندا، ألمانيا، إسرائيل، اليابان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا،

الذي يعيد هيكلة عمليات الديون السيادية من خلال الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة العالمية الأكثر تمثيلاً وشمولاً للجميع. صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار ٣٠٤/٦٨. وأيدنا بشدة إنشاء اللجنة المخصصة لوضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ونعتقد أن المبادئ التي أعدتها اللجنة المخصصة والمصدق عليها اليوم تشكل مرحلة أولى في إنشاء عملية لإعادة هيكلة الديون السيادية نزيهة ومتوازنة وفعالة وممكن التنبؤ بها. ونرى أن تحسين تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية أمر أساسي، في المدين المتوسط والطويل الأجل - وفي مصلحة كل من الدائنين والمدينين، ومن خلال وضع آلية قانونية عالمية، يمكن أن تطبق على جميع أنواع الديون الخارجية، لا على تلك الخاصة بالسندات والأوراق المالية فحسب. ولذلك نعتقد أنه من الحكمة متابعة العمل الذي بدأ بالفعل، وندعو جميع بلدان مجموعة العشرين - فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية - إلى المشاركة فيه.

السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): كما ذكرنا سابقاً، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة باستقرار النظام المالي الدولي وبتنمية شركائها في جميع أنحاء العالم. ونحترم آراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذه المسألة المعقدة ونذكر أن النظام الحالي لإعادة هيكلة الديون السيادية يمكن أن يستفيد من المزيد من التحسينات، بما في ذلك الاعتماد الواسع النطاق للعمل الجماعي المستكمل وأحكام التساوي في المعاملة، فضلاً عن زيادة التركيز على إدارة الدين العام.

غير أن المبادئ الأساسية المقترحة بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية تمثل إشكالية في عدة جوانب، بما في ذلك النص الذي يمكن أن يفسر على أنه إقرار بحق معين في إعادة هيكلة الديون السيادية غير موجود. كذلك يمكن أن تقوض

ونخطط علماً بقرار اليوم، المعنون "مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، الذي يتضمن عبارات مختلفة لا تعكس بدقة القانون الدولي أو الممارسات الدولية. وفي حين أننا لسنا في وضع يتيح لنا تأييده فإننا، في ضوء الأهمية التي نوليها جميعاً لمسألة إعادة هيكلة الديون السيادية، سنواصل المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات وتحديد الحلول بطريقة بناءة.

ما زلنا نعتقد أن صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المناسبة لاستضافة المناقشات العالمية بشأن هذا الموضوع، وأن العمل على إعادة هيكلة الديون السيادية ينبغي أن يظل داخل صندوق النقد الدولي. وندعم الجهود الجارية التي يبذلها صندوق النقد الدولي الرامية إلى تيسير إعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، متى تعتبر تلك العملية ضرورية، استناداً إلى نهج تعاقدية قوي، وكذلك المناقشات التي جرت في نادي باريس لسداد ديون الدول وفي منتدى باريس المعنية بإعادة هيكلة الديون.

علاوة على ذلك، أدركنا جميعاً في الآونة الأخيرة مع خطة عمل أديس أبابا النطاق لإدخال التحسينات بشأن هذه المسألة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة.

السيد كونونوتشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بينت بوضوح أزمت الديون الحادة التي شهدتها السنوات الأخيرة أوجه القصور الخطيرة في النظام الحالي الذي ينظم الديون السيادية. ففي عصر العولمة، تتجاوز الآثار المترتبة على التزايدات بين المدينين والدائنين مجال العلاقات الثنائية وتشكل تهديداً حالياً ومتزايداً للاستقرار المالي الإقليمي والدولي. لقد دأب الاتحاد الروسي، بهدف منع حدوث حالات مماثلة في المستقبل وتعزيز الاتساق في سوق القروض الخارجية، على تأييد المبادرات الرامية إلى تحسين النظام الحالي،

السيد نيلام (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أقول إن أستراليا تولي أهمية كبرى لتحسين عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. ونذكر أن هذه المسألة بالغة الأهمية للاقتصادات المتضررة في جميع أنحاء العالم. ولهذا، اضطلعت أستراليا وستواصل الاضطلاع بدور بناء من خلال المنتديات العالمية بغية إيجاد الحلول التعاقدية التي تحسن فعالية إعادة هيكلة الديون السيادية.

فيما يتعلق بالقرار ٣١٩/٦٩، لا تؤيد أستراليا المبدأ ١، الذي يمكن أن يفسر على أنه يعني ضمنا الحق الأحادي الجانب للبلدان في إعادة هيكلة ديونها. ونعتقد أن أي إعادة هيكلة للدين ينبغي أن تكون نتيجة للمفاوضات والاتفاق المتبادل بين المدينين والدائنين. لهذا امتنعت أستراليا عن التصويت على هذا القرار اليوم. ولا تزال أستراليا ملتزمة بالمشاركة بنشاط في عمل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين ونادي باريس من أجل تحقيق الفعالية في التصدي لهذه المسألة الهامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق تحليل التصويت.

أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة للإدلاء ببيانات عقب اتخاذ القرار.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن رئيسة بلدي فخامة السيدة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر والشعب الأرجنتيني، أود أن أشكر بقوة غالبية أعضاء الأمم المتحدة الذين أدركوا أهمية القرار ٣١٩/٦٩، الذي يعضد الاستقرار الاقتصادي والسلام والتنمية في مجتمعاتنا. إن الدين اليوم هو سبب العنف وعدم المساواة، الأمر الذي ينشأ حالة تستغل فيها البلدان القوية البلدان الأقل نمواً التي تحتاج إلى أموال.

لماذا قدمنا إلى هنا؟ لقد قالت لنا العديد من البلدان بأن هذا المنتدى ليس هو المنتدى المناسب. لكنه المنتدى الوحيد

المبادئ تنفيذ الأحكام التعاقدية. تبرز هذه الشواغل وغيرها رأي الولايات المتحدة بأن الأمم المتحدة ليست أفضل كيان لمعالجة مسألة إعادة هيكلة الديون السيادية. وفيما يتعلق بمسألة منفصلة، نلاحظ أنه من غير المفيد أن نميز بين الدولة العضو والدولة التي لها مركز مراقب - كما يفعل القرار - حيث أن الإشارة ببساطة إلى الدول هو حل أبسط وأشمل وأفضل.

وسنمتنع عن الحديث في المسائل الواردة في هذا النص بمزيد من التفصيل اليوم، نظراً لضيق وقت زملاتنا وفي ضوء أن شواغلنا معروفة للغاية. بدلاً من ذلك، نوجه بكل احترام انتباه الأعضاء إلى البيانات السابقة بشأن هذه العملية، بما في ذلك البيان الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (انظر A/68/PV.107) إن موقفنا لم يتغير، ولهذا طلبنا إجراء تصويت مسجل بشأن القرار ٣١٩/٦٩، وصوتنا ضد مشروع القرار.

السيد غونارسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): كما قلنا في بداية هذه العملية في عام ٢٠١٤، فإن القرار ٣١٩/٦٩ يتناول مشكلة حقيقية بالفعل. وأشرنا في ذلك الوقت إلى ما خلص إليه الأمين العام في تقريره (A/69/167) بشأن المسألة، أن الترتيبات المخصصة الدولية لقرار أزمة الديون قد أسفرت عن عدم اتساق وعدم إمكانية التنبؤ. إن المشاكل والشواغل بشأن القدرة على تحمل الديون، التي هي أحد أوجه إعادة هيكلة الديون السيادية، تحتل مكانة بارزة في الوثيقة الختامية لأديس أبابا. ولقد أثّرنا بالامتناع عن التصويت الأولي، مسألة المحفل الدولي الملائم والصحيح لتناول هذه القضية الهامة. وأكدنا أيضاً أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من العمل في سبيل التوصل إلى توافق أقوى. ونرى أن المفاوضات التي جرت على مدى الشهرين الماضيين أسفرت عن مجموعة متوازنة من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستخدمها المنظمات الدولية المختصة في عملية إعادة هيكلة الديون السيادية.

وبسبب الطابع المتوازن للمبادئ القائمة، صوتت أيسلندا تأييداً للقرار ٣١٩/٦٩.

لذلك، فإنني أشكر الجمعية، التي مضت قدما بهذه العملية بصبر كبير، وبقدر هائل من العزة والكثير من الحس السليم، مما سمح لنا ببلوغ هذا المنعطف الهام.

أخيرا، أود أن أنوه بوجود زميلتنا وزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي تفضلت بحضور هذه الجلسة اليوم. إن هذا يوم مهم بالنسبة لجميع بلدان العالم الثالث من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، التي تعاني، وتريد وضع حد لمعانها من نتائج جميع التجاوزات التي ترتكبها البلدان والصناديق الانتهازية، التي لا ترغب في أن ترانا نحل مشكلة ديوننا، أو نتطور بسلام في ظل استقرار سياسي.

أود أن أعطي الكلمة لزميلي، وزير الاقتصاد والمالية العامة للأرجنتين أكسل كسيلوف، الحاضر معنا اليوم.

السيد كسيلوف (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر، مع وزير الخارجية، الجمعية على اعتمادها القرار ٣١٩/٦٩، الذي كان قرارا هاما بالنسبة لنا.

لقد أبرزت الأزمة الاقتصادية الراهنة الحقيقة المتمثلة في أن الدين الخارجي أصبح بالنسبة للعديد من البلدان، وليس فقط تلك التي تنتمي إلى العالم المتخلف، بل أيضا بالنسبة للعديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، عبئا ثقيلا يعيقها ويهدد نموها، وشموليتها وقيامها بالأنشطة وتوفيرها لفرص عمل.

إننا نعلم أن الكثير من الناس يأملون في أن تحل الشروط التعاقدية مسألة إعادة هيكلة الديون. ومع ذلك، فإننا نعتقد بأنه يتعين علينا تغيير الهيكل الدولي والبنية المالية. إن الأمم المتحدة، التي هي هيئة ديمقراطية وتمثيلية عادلة، هي الكيان القادر على القيام بذلك. ويشكل وضع تلك المبادئ الأساسية، خطوة أساسية لضمان عدم معاناة أحد من تجاوزات الصناديق الانتهازية التي تعرضت لها الأرجنتين وبلدان أخرى كثيرة

الذي اعتمد على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية من تاريخ الأمم المتحدة قرارات غيرت مجرى تاريخ البشرية. وقد تحقق ذلك لأن هذا المنتدى هو منتدى ديمقراطي لدى جميع الدول ذات السيادة فيه حق في إسماع صوتها وفي التصويت. لقد اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيدت تصفية الاستعمار، وتقرير المصير للشعوب ومبدأ السلامة الإقليمية، واعتمدت إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وأيدت التسوية السلمية للمنازعات بين الدول. واعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهي الاتفاقية التي قدمتها جمهوريتا الأرجنتين وفرنسا، استنادا إلى تجربة جمهورية الأرجنتين الحزينة فيما يتعلق بالاختفاء القسري للناشطين السياسيين خلال فترة الديكتاتورية السابقة.

وإذا كانت الجمعية قادرة على تسوية كل هذه المشاكل، التي أطلقت العنان لمآسي كبرى في العالم، ومكنت أغلبتنا من أن نفهم خطورة تلك الآفات ونجد حلا لها، فكيف يمكن القول بأن هذا المنتدى ليس هو المنتدى الملائم لمعالجة مسألة الديون السيادية؟ إن لدى البلدان الحق في إعادة هيكلة ديونها السيادية. وعلينا أن نضع حدا لقراصنة القرن الحادي والعشرين، الذين ليسوا سوى صناديق انتهازية، تستغل عدم وجود تشريعات عالمية، وتستفيد من فقر العديد من البلدان الممتلئة في هذه القاعة.

إنني فخور للغاية لأنه عندما عملنا خلال هذا العام، بشكل مكثف جدا، دعم ١٢ بلدا إضافيا القرار وصوتوا مؤيدين له، وغيرت خمسة بلدان تصويتها السلبي، لأن المسألة ليست مسألة فوز. إن هذا المكان هو مكان ديمقراطي. حيث أننا لم نأت إلى هنا للفوز بأي شيء. لقد أتينا لإقناع الناس.

تاريخية ووضع صكوكا قانونية مهمة للبشرية جمعاء. ونحن سعداء للغاية بدعمنا لهذا التصويت، وشاركنا لأننا راعينا أيضا مبدأ أساسيا يتمثل في مبدأ: حصانة الولاية السيادية. ونؤيد حقيقة أن ما حدث هنا سوف يسلب بعض الصناديق والشركات المالية، قدرتها على التحرك والتحكم، لأن الشعوب لم تنتخبها. إن للدول ذات السيادة، التي تمثل شعوبها، الحق في التحكم في مصيرها بطريقة حرة ومستقلة وذات سيادة.

أشكر جميع البلدان التي اتحدت ونسفت استقرار الصناديق الانتهازية. فالاستقرار هو ما يجب أن نوفره لشعوبنا، أي تحقيق الاستقرار والسعادة والتقدم. لقد كان هذا التصويت، تصويتنا لتحقيق السعادة لشعوبنا.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وتؤيد الجماعة البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل ملديف باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

بداية، تود الجماعة الكاريبية أن تتقدم بالشكر إلى بعثة بوليفيا على التزامها وقيادتها لهذه العملية التي أدت إلى وضع مجموعة من المبادئ الأساسية التي اعتمدها الجمعية العامة توا.

وترى الجماعة أن هذه المبادئ الأساسية توفر إطارا مفيدا لإجراء المزيد من المناقشات بشأن إعادة هيكلة الديون لتحقيق الهدف الرامي إلى تنفيذ هذه العملية في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة وفعالة، بل وأن تكون أكثر عدالة قبل كل شيء. وكما بينت الحالات مؤخرا، فإن النهج التي أتبعته مؤخرا لإعادة هيكلة الديون السيادية على أساس السوق لا توفر ما يكفي من الوسائل التي تمكن من التصدي على النحو المناسب للديون الهائلة القائمة من قبل والمستحقة للدائنين من القطاع الخاص. وعليه، فإن من المهم أن تتفق على مجموعة أساسية من المبادئ

اليوم. ونحن نرحب بهذا القرار، لأنه يمثل خطوة أساسية لكي يكون لدينا عالم أفضل، أي عالم خال من الصناديق الانتهازية.

السيدة رودريغيث غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلمت بالإسبانية): إننا نعاني حقا مما يسمى التاريخ الحي. ونود أن نرسل تحية حارة من الجمعية العامة إلى رئيسة جمهورية الأرجنتين، الرئيسة فرنانديث. كما نوجه تحية حارة إلى بلدها وشعبها الشجاع، لأن ما حصل في الجمعية العامة ليس بالشيء الهين. كما قال وزير الخارجية الباسل تيرمان، وهو أخونا من أمريكا الجنوبية، بأن ما حدث هو إسماع صوت كرامة شعوب أمريكا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وما حدث هنا بالتحديد هو لحظة كرامة نعمل فيها على إسقاط سلطة الصناديق الانتهازية التي تنشر البؤس والفقر في جميع أنحاء العالم. كما نجرؤ على القول بأنها تؤدي إلى امتداد أعمال العنف الإرهابي لتشمل أجزاء أخرى في العالم.

إن الدول ذات السيادة تسيطر على رأس المال الانتهازي وتتجاوز سلطته، خاصة وأنه يحاول جنبا إلى جنب مع الآلة الإعلامية، فرض إرادته على العالم. وما حدث اليوم، مع كل من الأصوات التي دعمت بشجاعة تلك المبادئ، يضمن أساسا الإمكانية السيادية لتنظيم رأس مال تلك الصناديق السيادية، التي أخضعت الناس للاستغلال والبؤس والفقر والعنف.

إننا ممتنون وسعداء للغاية بوجودنا في الجمعية. ونحن مرة أخرى متحدون كدول من أمريكا الجنوبية. ونعبر عن شكرنا أيضا لجميع بلدان العالم، التي أصرت في هذا المحفل المتعدد الأطراف، على المبادئ الأساسية للأمم المتحدة المتمثلة في: مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها، ومبدأ عدم تدخل الشركات المالية في دولنا وبلداننا ذات السيادة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول.

لقد جئنا جميعا إلى هنا لحضور هذا المنتدى الهام، كما قال وزير الخارجية تيرمان، وهو المنتدى الذي اتخذ خطوات

غير مؤهلة للحصول على خدمات تخفيف عبء الديون، علاوة على أنه يحد بشدة من قدرتها على الحصول على التمويل الميسر والقائم على المنح. وفي ما عدا بعض الاستثناءات القليلة، فإن المنطقة لم تستفد من المبادرات العالمية الأخيرة لتخفيف عبء الديون من قبيل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

ختاماً، ترى الجماعة أنه يجب أن تتاح للبلدان المدينة الفرصة لاتخاذ تدابير منتظمة للوفاء بديونها بوصفها وسيلة تمكنها من استقرار اقتصاداتها ومن ثم العودة إلى طريق تحقيق النمو الاقتصادي بصورة مستدامة وشاملة للجميع. وبالتالي نرى أن العمليات المتعلقة بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية تمثل أداة هامة لبلوغ ذلك الهدف، ونؤيد تماماً القرار ٣١٩/٦٩.

السيد غونثالث فرانكو (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):
ترحب باراغواي، التي تتولى الرئاسة المؤقتة للسوق الجنوبية المشتركة، بالمبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. لقد وضعت هذه المجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها في سياق إعادة هيكلة الديون السيادية بهدف إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون بموجب القرار ٢٤٧/٦٩ لعام ٢٠١٤، الذي أنشأ اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

وباسم الدول الأطراف في السوق المشتركة، أود أن أعرب عن امتناننا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات وجمهورية الأرجنتين، عبر ممثليهما الدائمين، على قيادتهما في عمليات التشاور والتفاوض التي أسفرت اليوم عن اعتماد المبادئ الأساسية والأدوات التي تساعد على الحد من الأثر السلبي لصناديق رؤوس أموال المجازفة.

وختاماً، أؤكد مجدداً على رفض الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة لموقف ومطالب مجموعة من الأقليات

التي من شأنها أن توفر أساساً للتفاوض على إعادة هيكلة ديون الدول ذات السيادة بطريقة منتظمة وبناءة ومتفق عليها.

وتولي الدول الأعضاء في الجماعة اهتماماً كبيراً لمسألة توفير إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية نظراً إلى أن ارتفاع عبء الديون التي لا يمكن تحملها ما زال من بين أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي الواقع، فإن نسبة المتوسط الحالي للديون قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز ٧٠ في المائة في بلدان الجماعة الكاريبية، في حين تزيد هذه النسبة في البلدان المثقلة بالديون على أكثر من ١٠٠ في المائة. وفي العديد من البلدان الأعضاء في الجماعة تتراوح نسبة الفوائض الأساسية اللازمة للحد من رصيد الديون إلى مستويات يمكن تحملها بين ١,٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد عزز هذا السيناريو وضعاً تجاوزت فيها خدمة الديون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية كثيراً معدلات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وهو وضع ذا آثار بعيدة المدى على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

وقد أصبح هذا الوضع أكثر حرجاً ونحن نمضي قدماً نحو عالم ما بعد عام ٢٠١٥، ونواصل الاستعداد في بضع أسابيع فحسب لاعتماد الجمعية نفسها خطة عام ٢٠٣٠، أي أن يتفق المجتمع الدولي على مواصلة العمل على خطة التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر من أساسه. وإن من شأن وضع البلدان المثقلة بالديون على طريق الديون التي يمكن تحملها أن يمكن هذه البلدان من الوصول إلى آفاق الانتعاش الاقتصادي، في ذات الوقت الذي تتمكن فيه من تحسين قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للدائنين بطريقة فعالة.

لقد مثل تصنيف الدول الأعضاء في الجماعة على أنها من البلدان المتوسطة الدخل عقبة أمام جهودها الرامية إلى الوفاء بأعباء ديونها غير المستدامة على نحو فعال. ويجعلها هذا التصنيف

رابعا، تلحق المشاكل المتصلة بالديون الخارجية الضرر بالمجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحد من القدرة على تهيئة الظروف اللازمة لممارسة حقوق الإنسان، وخصوصا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب على البلدان أن تستغل مواردها الشحيحة لسداد الديون عوضا عن قدرتها على الاستثمار في رفاه شعوبها. ولا ريب أن أزمات الديون باهظة التكلفة ومضرة بالعمالة والاستثمار المنتج، وتؤدي بوجه عام إلى تخفيض الإنفاق العام، بما في ذلك في قطاعي الصحة والتعليم. وتمثل المديونية في جميع الدول عقبة في طريق النمو والتنمية، وهي تسهم أيضا في ازدياد معدلات البطالة والفقر.

كان من الضروري أن يرد المجتمع المالي الدولي والإقليمي بحزم، لكل تلك الأسباب، مع التأكيد على الصلة الوثيقة بين التمويل والتنمية وبين النمو المستدام والقدرة على تحمل الديون في ضوء القدرة الفعلية للبلدان على تسديد الدين ومع حفاظه على المساواة في المعاملة فيما بين الدائنين. لذلك نرحب باتخاذ القرار ٣١٩/٦٩، الذي جاء ثمة عام من العمل في عملية مفاوضات صريحة وشفافة.

وفي مواجهة مشكلة إعادة هيكلة الديون السيادية، التي تشكل على نحو متزايد جزءا من المناقشات الدولية، نسلط الضوء على أهمية تحديد عدد من المبادئ التي تحكم بالفعل، بموجب القانون الدولي، أي عملية إعادة هيكلة للديون السيادية في إطار كل من المبادئ العامة للقانون والقواعد العرفية. ولا شك في أن هذا يعد إسهاما كبيرا من جانب الجمعية العامة في تجميع تلك المبادئ وتقنينها، حيث ستكون مفيدة للغاية في النهوض بالمناقشات المتعلقة بإنشاء إطار قانوني متعددة الأطراف يجعلها أكثر فعالية.

وفي الختام، لن تكون هذه المبادئ دليلا واضحا لكيفية تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية فحسب، بل

من غير حملة أسهم إعادة هيكلة الديون السيادية للأرجنتين، التي تجعل تصرفاتها من الصعب التوصل إلى اتفاق نهائي بين المدنيين والدائنين، وتعرض للخطر الاستقرار المالي للبلدان في المنطقة، على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر عن اجتماع رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة، المعقد بمناسبة الدورة العادية الثامنة والأربعين لمجلس السوق الجنوبية المشتركة في برازيليا في ١٧ تموز/يوليه.

السيد كونكي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بغرض التشديد على أهمية اتخاذ القرار ٣١٩/٦٩ المعنون "المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية".

وهناك أسباب عدة تدفعنا للاعتقاد بأن خطوة هامة قد اتخذت اليوم. أولا، وكما قلنا في مناسبات سابقة، تعتقد الدول الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة هي المنظمة التي تتمتع بالشرعية ويقع عليها الدور اللازمين للتصدي لمسائل التنمية. وبالتالي نرى أن الجمعية العامة، بوصفها أكثر هيئات المنظمة ديمقراطية ويمثل فيها جميع الأعضاء على قدم المساواة، هي المحفل المناسب للتصدي للمسائل المالية والاقتصادية أيضا نظرا للتحديات الراهنة.

ثانيا، إن من المهم أن يكون النظام الدولي قادرا على الاعتماد على نظام لإعادة هيكلة الديون السيادية في إطار شروط عادلة وأن يحقق المنافع المتبادلة للدائنين والمدنيين على حد سواء، دون التأثير سلبا بأية حال على التنمية في البلدان أو رفاه شعوبها.

ثالثا، يرى اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن من الضروري للغاية المضي نحو إعادة تنظيم الهيكل المالي الدولي من أجل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن عدم استقرار النظام المالي العالمي. ونرى هنا أن استقرار الهيكل المالي الدولي وإمكانية التنبؤ به يتطلبان تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية والالتزام بها.

هيكله الديون السيادية، بعد أن كلفت بهذه الولاية بموجب قراراتين اتخذتهما الجمعية العامة.

أود أولاً أن أثني خالص الثناء على عمل الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، السفيرة ماريتا بيرسيفال، وكذلك، بالطبع، عمل الوزيرين السيد تيمرمان وكيسيلوف، اللذين شهدت بنفسني تفانيهما الشخصي إزاء هذه المسألة البالغة الأهمية. وأود من خالهم أن أعرب عن تحياتي لفخامة الرئيسة كريستينا فرنانديس دي كيرشنر، التي، إلى جانب حكومتها، تحلت بالشجاعة لمواجهة آفة الصناديق الانتهازية بحزم مطلق، لا عندما يتعلق الأمر بالأرجنتين فحسب، بل وبالكثير من البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية.

وأود أيضاً أن أشكر معالي الأمين العام بان كي - مون على دعمه لأعمال اللجنة المخصصة، ورئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، معالي السيد سام كوتيسا. وأتقدم بالشكر إليهما على وجه الخصوص لا لأنها مسألة بروتوكول، بل لأنهما كرسا جهوداً شخصية للتوصل إلى هذا القرار الهام للغاية ٣١٩/٦٩. فعلى سبيل المثال، حينما رفض صندوق النقد الدولي الاجتماع مع رئيس اللجنة المخصصة، اتخذ الأمين العام ورئيس الجمعية العامة إجراء أدى إلى إيلاء الصندوق الاهتمام بمشروع قرار منشؤه الجمعية العامة ولجنة مكلفة.

في ذلك الصدد، أود أيضاً أن أشيد بالعمل الذي اضطلعت به مجموعة الـ ٧٧ برئاسة جنوب أفريقيا، وسفيرها معالي السيد كينغسلي مامابولو. لقد كان العمل الذي اضطلع به فريقه حاسم الأهمية في التوصل إلى النتيجة الناجحة التي تحققت بعد ظهر اليوم. كما أعرب عن امتناني أيضاً لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولا سيما فريق السيد ريتشارد كوزول - رايت، الذي اضطلع أيضاً بدور هام للغاية يتجلى حالياً في القرار. ولا يفوتني أن أشير إلى سائر أعضاء مكتب اللجنة المخصصة، بما في ذلك نائبا الرئيس السيد

ستسهم أيضاً في المناقشات المقبلة بشأن الموضوع التي يجب أن نواصل متابعتها في الأمم المتحدة.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

تشكل القدرة على تحمل الدين تحدياً كبيراً يواجهه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعرقل الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة. من المعروف أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى الدين في الدول الجزرية الصغيرة النامية بلغت في المتوسط ٥٧ في المائة في عام ٢٠١٤، مقابل ٤٤ في المائة في جميع البلدان المتوسطة والمتدنية الدخل الأخرى، مما يجعل الدول الجزرية الصغيرة النامية مثقلة بالديون أكثر من غيرها من البلدان النامية الأخرى. وتسهم مواطن ضعفنا الخاصة والفريدة في ذلك السيناريو للديون الأعلى.

إن المبادئ الأساسية في القرار ٣١٩/٦٩ واضحة وموجزة وتمثل مرجعاً مفيداً للعمل والحوار في المستقبل فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون. ولقد تم التسليم منذ أمد بعيد بأهمية مناقشة تلك المسائل. ويرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بهذا القرار، الذي يحدد مبادئ الشفافية والتمهيد والمساواة والحصانة السيادية والاستدامة والشرعية وحسن النية في معاملة المدينين والدائنين على السواء. وللقرار صدى خاص في هذا الوقت، بينما نتحرك نحو تنفيذ برنامج عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لذلك نرحب باتخاذ هذا القرار الهام والحسن التوقيت. ونتطلع إلى مواصلة هذا الحديث.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي السرور، سيدي الرئيسة، ترؤسكم هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة.

ونظراً لضيق الوقت، سأدلي ببيان موجز للغاية في سياق مهامي بصفتي رئيس اللجنة المخصصة المعنية بعمليات إعادة

أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على الجهود المبذولة في اتخاذ هذا القرار، الأمر الذي سيمثل بلا شك خطا فاصلا بين مرحلة ما قبل تناول هذه المسألة داخل المنظمة وما بعدها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أطلب من الأعضاء أن يوجزوا بياناتهم، من أجل تمكيننا من تناول بنود جدول الأعمال على النحو المنشود اليوم، حيث أن لدينا بندا آخر مدرجا في جدول أعمالنا.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سرور الهند اتخاذ الجمعية العامة اليوم للقرار ٣١٩/٦٩. وفي البداية، أود أن أهنئ بجملة وفد الأرجنتين على أخذ زمام المبادرة لتناول هذه المسألة على مدى الأشهر القليلة الماضية. وأود بصفة خاصة أن أنوه بحضور وزير الأرجنتين للشؤون الخارجية والتجارة الدولية والشعائر الدينية، السيد هيكنتور تيمرمان، ومعالي وزير المالية الأرجنتيني. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لبوليفيا على توجيهه الممتاز لعمل اللجنة المخصصة المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية.

لقد احتلت مسألة إعادة هيكلة الديون السيادية مركز الصدارة في المناقشات العالمية في الآونة الأخيرة. وهي لا ترتبط بأي بلد بمفرده، كما أنها ليست مشكلة بالنسبة للبلدان النامية فحسب. فهناك أيضا ما يكفي من الأدلة على أن القضية ترتبط ارتباطا مباشرا بمسألة التنمية الشاملة للجميع والاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي للبلدان ورفاه شعوبها. والجمعية تدون، من خلال اتخاذها لقرار اليوم، مجموعة من المبادئ الأساسية لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وتضفي الطابع الرسمي عليها، وهي المبادئ التي تم إعدادها من خلال عمل اللجنة المخصصة، وفقا للولاية المناطة بها من قبل الجمعية العامة. وهي، بذلك، تضع مجموعة من العلامات البسيطة ولكن القوية التي يمكن أن توفر نموذجا مفيدا للغاية للتعامل مع مسألة الديون السيادية وإعادة هيكلتها.

نيلوكا كادوروغامووا من سري لانكا وهانوم إبراهيموفا من أذربيجان وكذلك مقرر اللجنة، السيد خالد بنعمادي من الجزائر. كان عملهم أيضا حاسم الأهمية في التوصل إلى هذه النتيجة. وأود أيضا أن أشكر البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على الجهود التي بذلتها.

يعد هذا القرار قرارا هاما لأننا لا نتكلم فحسب عن النظام المالي، بحسب ما قد يجري دفعنا إلى الاعتقاد. بل إن هذا القرار يتعلق بفرص النمو في بلداننا. وحينما نتكلم عن فرص النمو، فإننا نتكلم كذلك عن فرص التنمية. وإذا كنا نتكلم عن التنمية، فإننا نتكلم عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإننا نتكلم عن جودة نظمنا السياسية - وعن المسائل ذات الأهمية القصوى للمنظمة في نهاية المطاف. حينما يقولون لنا إن هذا ليس المحفل المناسب لمناقشة هذه المسائل، فإن ما يقال لنا في الحقيقة هو أننا يجب أن نلعب اللعبة بقوانينهم وبينما يسيطرون على القرارات، حينما تكون الكرة في ملعبهم وحينما يقررون حجم الملعب. وهذه ليست ديمقراطية. بل إن ذلك يتعارض مع مبادئ المنظمة.

وفي حين أننا بالطبع نحترم حقيقة أن بعض البلدان صوتت ضد القرار، فإننا لا نفهم أسبابها في ذلك. فعند قراءة كل مبدأ، من الصعب معارضة مبدأي حسن النية والشفافية، أو أي من المبادئ السبعة الأخرى. لذلك، وبينما نحترم ذلك الموقف بوصفه جزءا من الحق السيادي لكل دولة، فإنني، بصفتي رئيس اللجنة المخصصة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى موقف صندوق النقد الدولي. إن الصندوق ليس وكالة ملك بلدان معينة فحسب، بل هو جزء من منظومة الأمم المتحدة. ولقد تكررت دعوته إلى اجتماعات اللجنة، لكن مقعده ظل شاغرا طوال الاجتماعات. يجب إصلاح صندوق النقد الدولي. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي عليه. وإلا فإنه لن يستجيب لمبادئ منظومة الأمم المتحدة، وأكرر ذلك.

إن موقفنا من النظر في إيجاد نهج أفضل لإعادة هيكلة الديون السيادية معروف بشكل جيد. ويجب أن يضمن أي نظر إضافي في النهج المعززة المشاركة والانخراط النشطين والشاملين لكل من البلدان الدائنة والمدينة، فضلا عن صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية الراسخة الأخرى. وسيمكننا ذلك من أخذ مختلف وجهات النظر بعين الاعتبار بصورة شاملة، ومن العمل على التوصل إلى نتائج أكثر فعالية وقائمة على التعاون بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، فإن صندوق النقد الدولي قد يكون في وضع أفضل للمضي قدما بالمناقشات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية.

السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):
يرحب وفد بلدنا بالسيد هيكتور تيمرمان، وزير خارجية الأرجنتين، وبقية فريقه، ويثني على عمل الوفد الأرجنتيني، وخصوصا السفيرة ماريا كريستينا برسيغال. كما نود أن نشكر سفير بوليفيا، ساشا لورينتي سوليث، على رئاسته للجنة المخصصة المعنية بإعادة هيكلة الديون السيادية. ونحن ممتنون لمبادرة جمهورية الأرجنتين الشقيقة لإجراء هذه المناقشة الهامة بشأن الديون السيادية في الجمعية العامة، والمساعدة على زيادة وعي الدول الأعضاء بأهمية آليات التنفيذ التي يمكن أن تساعد على منع وقوع الأزمات المالية وحلها.

ومن دواعي سرورنا تبني مجموعة الـ ٧٧ والصين لهذه المبادرة الهامة، ونرحب باتخاذ القرار ٣١٩/٦٩ اليوم، والذي يتناول المبادئ الأساسية لإعادة هيكلة الديون السيادية. وقد صوت وفد بلدنا مؤيدا للقرار، إيمانا منه بأن تلك المبادئ ينبغي أن تكون بمثابة أساس لوضع إطار قانوني لأي اتفاقات مستقبلية، قد نرغب في إبرامها لصالح جميع شعوبنا. كما أنها ضرورية في هذه اللحظة الحاسمة في تاريخنا، فيما نستعد لاعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ والتي تتضمن ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية في مجال التنمية المستدامة، لأنها ستتمكننا من تأسيس الفضاء السياسي الذي نحن بحاجة إليه لتنفيذ تلك الأهداف.

واتخاذ قرار اليوم هو أيضا خطوة حسنة التوقيت للغاية، حيث اتُخذ ونحن على وشك احتتام الدورة التاسعة والستين التي كانت حافلة بالأحداث ومثمرة للغاية وبدء عملنا لاستهلال الدورة السبعين التاريخية. إن الجمعية العامة، وفي سياق ممارستها لدورها بوصفها أعلى هيئة تشريعية عالمية شاملة، تصدر إعلانا بخصوص مسألة هامة وتقوم بذلك بشكل هادف، وواقع تزامن اتخاذ هذا القرار اليوم مع التأييد المتوقع على نطاق واسع لخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠، يمثل خطوة مناسبة تماما.

إن الطابع المتكامل والعالمي في الواقع للخطة الجديدة يتطلب اتباع نهج متكامل وواسع النطاق فيما يخص وسائل تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون إيجاد حل عادل ومتوازن لمسائل الديون السيادية، والذي يمكن أن تساعد هذه المبادئ التوجيهية في الترويج له، مفيدا لتهيئة الظروف المواتية لاستمرار النمو الشامل للجميع في البلدان المدينة، فضلا عن تنميتها المستدامة، ويمكن أيضا أن يعزز استقرار الاقتصاد الكلي العالمي. إن المبادئ نفسها غير ملزمة، وبالتالي فهي تحفظ الحيز المتاح لوضعي السياسات السيادية في البلدان لتصميم أدوات اقتراضها بما يتناسب مع ظروفها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى ذات الصلة. ونأمل أن يساهم التقيد الطوعي بالمبادئ إسهاما كبيرا في منع وقوع أزمات ديون، وفي إيجاد عمليات إعادة هيكلة ديون تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والشفافية.

السيد تيو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٣١٩/٦٩ اليوم. وفي رأينا، فإن المبادئ غير الملزمة لإعادة هيكلة الديون السيادية تمثل نتيجة وخاتمة عمليتين لإجراءات اللجنة المخصصة. ونحن نقدر الجهود المبذولة للنظر في المصالح المعنية المعقدة والواسعة النطاق، ونشيد بإقرار المبادئ، بأخذ الحقوق التعاقدية لجميع الدائنين في الاعتبار في أي عملية لإعادة هيكلة الديون.

بذلك حقها في التنمية وفي توفير الظروف المعيشية الأساسية لسكانها. وعلى النقيض من ذلك، رفع المرابون والمضاربون الأغنياء سقف توقعاتهم وعززوا الأسس المنطقية والطموحات التي تمكنهم من جني الأرباح من معاناة شعوبنا من الجوع والأمية والمرض والحرمان من الرعاية الصحية. وقد حال ذلك دون تحقيق مستقبل أفضل لأطفالنا وللنساء والرجال في مجتمعاتنا. إن الديون الخارجية والإجراءات التي تتخذها الصناديق الانتهازية الضارية إنما هي ويلات تلحق الضرر بجميع البلدان النامية.

وبفضل وحدة مجموعة الـ ٧٧ والصين، برئاسة جنوب أفريقيا وقيادة السيد جورينتي سوليث، رئيس اللجنة المخصصة بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية، فقد توفرت للأمم المتحدة الآن مجموعة واضحة وقوية من المبادئ التي تمكنها من مواجهة مشكلة حل الديون السيادية. ولكن هذه ليست سوى بداية طريق طويل يجب علينا السير فيه إن أردنا التوصل إلى حل عادل ورشيد لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، والتي دفعناها مرة تلو الأخرى لمجرد فوائدها المتراكمة. وتلك المبادئ بمثابة تأكيد على تضامن المجتمع الدولي مع التزام الشعوب والسلطات، لا سيما التزام الزعماء، بمن فيهم رئيس الأرجنتين الذي وضع العدالة الاجتماعية في صلب عمله. وليس بوسعنا أن نضمن حصول بلدان الجنوب على العدالة في المستقبل، غير أننا أسهمنا إسهاما هاما في إنشاء إطار دولي لمكافحة الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المضاربون الذين دمروا بلداننا.

السيد السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالأسبانية): لقد اتخذنا اليوم القرار ٣١٩/٦٩ بشأن المبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وتود نيكاراغوا التأكيد على الدور الذي لا جدال فيه للأمم المتحدة، وخصوصا الجمعية العامة، باعتبارها المحفل العالمي الديمقراطي والمنصف الذي يمكن أن يساعدنا على ضمان شرعية أهم القرارات التي علينا اتخاذها، ولا سيما تلك المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية التي تؤثر على كل شخص يعيش على هذا الكوكب. ونحن نأسف لعدم تمكننا من التعويل على مشاركة الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، في مناقشة هذا الموضوع، والتي يشير غيابها إلى غياب الإرادة السياسية وإلى عدم الاهتمام بحل مسألة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره، بغض النظر عن مستويات التنمية.

وبينما اضطررنا، لهذا السبب، لأن نطرح للتصويت قرارا كان ينبغي أن نعتمده بتوافق الآراء، فإن هذه الحالة يجب أن تكون مصدر قلق للبلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وينبغي لجميع الدول الأعضاء العمل على تحقيق القدرة على تحمل الديون، وهو أمر ضروري لدعم النمو وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

السيد ريس رودريغيث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للغاية لإشرافكم على أعمالنا سيدي. وأود أن أرحب بحضور وزيري خارجية الأرجنتين وفترويلا ووزير مالية الأرجنتين. ونهنئ السفارة ماريا كريستينا برسيغال التي انخرطت بشكل كامل في هذا الجهد، والتي تحتفل بعيد ميلادها اليوم.

اليوم هو أيضا يوم تاريخي للأمم المتحدة. فللمرة الأولى، بعد عقود من المناقشة في إطار المنظمة، أصبح لدينا أخيرا مجموعة من المبادئ التوجيهية للدول والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى لحل المشاكل المرتبطة بالديون الخارجية.

على مدى سنوات عديدة، ما فتئت شعوبنا تقدم تضحيات هائلة لأجل الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مقوضة

السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب في الجمعية العامة بالوزيرين هيكتور تيمرمان وأكسيل كسيلوف، والمسؤولين الآخرين من الأرجنتين، بمن في ذلك الممثلة الدائمة السيدة ماريا كريستينا بيرسيفال، وأن أشيد بقيادتها في هذه المسألة ذات الأهمية الاستراتيجية لجميع أعضاء المنظمة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأثني على الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، السفير جورينتي سوليث، وأن أشكره على تفانيه في إدارة أعمال اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية خلال الأشهر القليلة الماضية.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل باراغواي بالنيابة عن السوق الجنوبية المشتركة، وممثل أوروغواي باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن لمسألة إعادة هيكلة الديون آثارا حاسمة على استقرار وتوازن النظام المالي الدولي، وعلى تنفيذ خطة عمل عام ٢٠٣٠ بشأن التنمية المستدامة في المستقبل. إن الهيكل الحالي لإعادة هيكلة الديون غير مستدام ويجب تعديله بما يمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٧٩. لقد تم التسليم بضرورة تعديل الهيكل الحالي في سياق إصلاح وتعديل الشروط بصورة تدريجية وكذلك في الإجراءات الجماعية التي اقترحتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، بموافقة صندوق النقد الدولي، ومؤخرا في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي اعتمدت في تموز/يوليه في إثيوبيا.

إن المبادئ الأساسية الـ ١٠ التي اعتمدها اليوم جاءت نتيجة مشاورات مطولة في إطار الأمم المتحدة، وتمثل معايير معقولة لتنفيذ عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية بطريقة معقولة فعالة مستدامة منصفة ومنظمة. ويعرب وفد البرازيل

ونرحب أيضا بحضور السيد هيكتور ماركس تيمرمان، وزير الخارجية، والسيد أكسيل كسيلوف، وزير الاقتصاد والمالية العامة في الأرجنتين، ونثني على الجهود الكبيرة التي تبذلها الأرجنتين لكي تعرض على هذه الهيئة موضوعا ذا أثر عالمي ويقتضي استجابة عالمية له. وقد اكتست ماثرة الممثلة الدائمة للأرجنتين، السفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال، وأعضاء بعثتها أهمية خاصة في هذا الصدد.

وفي رأينا أن إعادة هيكلة الديون السيادية مسألة من صميم خطة العمل العالمية وتقتضي أهميتها أن تناقش في إطار الأمم المتحدة بوصفها المنتدى العالمي الذي تستطيع فيه جميع البلدان الأعضاء في المجتمع الدولي أن تشارك وتسهم. وبالتالي، فقد تم تناول الديون السيادية في وثيقتين مبرّرتا هذه الدورة التاسعة والستين هما: خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في الفرع هاء من فصلها الثاني (القرار ٣١٣/٦٩)، بشأن الديون والقدرة على تحمل الديون، وبرنامج عمل عام ٢٠٣٠ بشأن الديون والقدرة على تحمل الديون، وتلك التي تناشد الغاية ٧٣ منها البلدان للمساعدة على تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، بما في ذلك عمليات إعادة هيكلة الديون.

وتبين لنا الأدلة أن البلدان لا تزال مدينة وأنه أصبح ضروريا على نحو متزايد وضع القواعد المتعلقة بعمليات القدرة على تحمل الديون وإعادة هيكلة الديون. إن من شأن قرار اليوم ٣١٩/٦٩ أن يساعد على فتح مناقشة بشأن هذه المسألة كي تتمكن الهيئات الدولية الأخرى من الادلاء برأيها أيضا. وهناك ضرورة لإدراج هذه المسألة في إطار من المعايير الدولية وتطبيق سيادة القانون، فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار بآثار الديون على التنمية ونوعية حياة الشعوب، وبالدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة في التصدي للمساائل ذات الأثر العالمي، كالقرار الذي اتخذناه. وهذه جميعا عناصر أخذت بها شيلي بعين الاعتبار لدى تأييدنا للقرار.

”أن تُرفع في المقر وفي مكاتب الأمم المتحدة أعلام الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها صفة المراقب وتقيم بعثات مراقبة دائمة في المقر بعد أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة“.

كذلك تطلب الفقرة ٢ في مشروع القرار إلى الأمين العام ”أن يتخذ التدابير الضرورية لتنفيذ هذا القرار خلال الدورة السبعين للجمعية العامة وفي غضون ٢٠ يوما من اتخاذه“.

ختاما، نرجو من الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة دعم وتأييد مشروع القرار والتصويت مؤيدة له، الأمر الذي يُعتبر خطوة هامة نحو دعم حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وفي تقرير المصير والتقدم نحو حصوله على مكانته الطبيعية التي يستحقها بين الأمم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد درست ألمانيا بتمعن مشروع القرار المعروض عليها اليوم، والذي يغير اعتماده ممارسة متبعة منذ عقود في الأمم المتحدة ولا خلاف عليها. فرفع الأعلام في المقر ارتبط دائما بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفقا لقانون العلم الذي اعتمده الأمين العام في عام ١٩٥٢ ولأنظمة ترجع إلى عام ١٩٦٧. وألمانيا لا علم لها بوجود أي سبب قاهر من شأنه أن يبرر تغيير الممارسة المتبعة. وهذا هو السبب في أن ألمانيا ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1.

عن أسفه لعدم مشاركة جميع الآليات المالية الدولية في مناقشات اللجنة المخصصة بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية. غير أننا نحثها على أخذ هذه المسائل بعين الاعتبار في الوقت المناسب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مشروع القرار (A/69/L.87/Rev.1)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق لعرض مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1.

السيد الحكيم (العراق): يتشرف وفد جمهورية العراق، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لشهر أيلول/سبتمبر، أن يعرض باسم الدول العربية كافة وباسم ٥٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.87/Rev.1، والمعنون، ”رفع أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة“، في إطار البند ١٢٠ من جدول الأعمال ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“.

قد يبدو مشروع القرار موجزا لكنه يحمل بين طياته أهمية كبيرة ومعان كثيرة. ويُقدّم مشروع القرار استرشادا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالتأكيد على ديباجته والإيمان بالمساواة في الحقوق بين النساء والرجال وبين الدول كبيرها وصغيرها. وبالإشارة إلى مشاركة الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب وتقيم بعثات دائمة في مقر الأمم المتحدة وبالإشارة إلى أن دولة فلسطين أصبحت دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وإلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تنص الفقرة ١ في مشروع القرار على

أعلام الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أن رفع الأعلام في جميع مباني الأمم المتحدة هو من صلاحيات الأمين العام، على نحو ما كلفته به الجمعية العامة في القرار ٩٢ (د-١) لعام ١٩٤٦.

وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن موقفنا لا يؤثر على دعم النمسا لرغبة فلسطين في أن تصبح عضواً كاملاً العضوية في الأمم المتحدة في إطار حل شامل للتراع. وما فتئنا نعمل، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، على تعزيز جهود السلطة الفلسطينية لبناء الدولة وسنواصل القيام بذلك. ونعتقد أن التركيز ينبغي أن يكون على العودة إلى إجراء مفاوضات ذات مغزى بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل إيجاد حل عادل ودائم للصراع، والذي لا يمكن أن يكون سوى حل قائم على وجود دولتين. ومن ثم، فإنه استناداً إلى مراعاة المبادئ المبينة أعلاه، ستمتنع النمسا عن التصويت على مشروع القرار.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لطالما التزمت الولايات المتحدة، وهي ملتزمة اليوم وستظل ملتزمة، بتحقيق السلام الذي يستحقه الفلسطينيون والإسرائيليون: دولتان لشعبين، والذي تعيش في ظله دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وتملك مقومات البقاء جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل اليهودية والديمقراطية. ونحن نعلم جميعاً أنه لن يتسنى التوصل إلى حل مستدام وعادل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا باتخاذ خيارات صعبة والقبول بحلول توافقية ومن خلال التفاوض بين الطرفين. ورفع العلم الفلسطيني خارج المقر ليس بديلاً للمفاوضات ولن يقرب الطرفين من السلام.

إن الولايات المتحدة ستصوت معارضة لمشروع القرار A/69/L.87/Rev.1 ولكن هذا التصويت لا يعني تأييد الوضع القائم أو رفض التطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة. وتصويتنا يعبر عن حقيقة أنه يجب على الطرفين نفسيهما أن يتخذا

وينبغي بأي حال من الأحوال ألا ينشأ عن امتناعنا عن التصويت أي تفسير في ما يخص حالة العلاقات بين ألمانيا والكرسي الرسولي وفلسطين. وألمانيا تعلم أن الكرسي الرسولي ليس من بين مقدمي مشروع القرار. وألمانيا تؤمن بإيماناً راسخاً بالحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض وتؤيد بقوة هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وقد عملنا بنشاط لبلوغ هذه الغاية على مدار سنوات، وساهمنا في تطوير المؤسسات الحكومية والبنية الأساسية للدولة في الأراضي الفلسطينية.

غير أن حل الدولتين الذي لا يستند إلى اتفاق شامل بشأن الوضع النهائي، ينهي جميع المطالبات وفيها بتطلعات كلا الجانبين، لن يكون مستداماً. وندعو الطرفين إلى الدخول بشكل جدي في مفاوضات دون شروط ودون مزيد من التأخير. وألمانيا على استعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية تفاوض جهرية، وهي تشدد على أهمية تجدد مشاركة المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية، في العملية.

السيد نيكروت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إن مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1، المعروض علينا اليوم، يتعلق برفع الأعلام، وهي مسألة ارتبطت دائماً بالعضوية الكاملة في المنظمة. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن قرار اليوم سيشكل سابقة للمستقبل، ستنطبق أيضاً على جميع الدول التي تتمتع بمركز المراقب. ونلاحظ أيضاً أن العديد من الدول الأعضاء الحالية من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك النمسا، كان لها مركز المراقب قبل الانضمام إلى المنظمة كعضو كامل العضوية، وتعين عليها الانتظار لحين الحصول على العضوية الكاملة قبل رفع أعلامها في المقر. وذلك يمثل الممارسة المتعارف عليها في جميع المنظمات الدولية.

ونحن لم نحصل على على أسباب مقنعة ذات طابع عام تبرر تغيير الممارسة الطويلة العهد المتمثلة في الاقتصار على رفع

بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، فرنسا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غينيا، غيانا، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، توفالو، الولايات المتحدة الأمريكية

في نهاية المطاف الخطوات البناء والمسؤولة اللازمة للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين وإنهاء دائرة العنف والمعاينة المستمرة منذ فترة طويلة جدا في الشرق الأوسط.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1، المعنون "رفع أعلام الدول المراقبة غير الأعضاء في الأمم المتحدة"

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.87/Rev.1، بالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت من مقدميه أيضا البلدان التالية: أفغانستان، الأرجنتين، بنغلاديش، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، تشاد، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السلفادور، غينيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، ملديف، مالي، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، باكستان، سان كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، تركيا وزمبابوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت

مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات،

المتنعون عن التصويت:

في نيويورك أم لم يُرفع. إنني أتكلم عن قرار أهم من ذلك بكثير. السؤال الحقيقي الذي نواجهه لا يتعلق بما إذا كان الفلسطينيون سيرفعون العلم، بل بما إذا كانت الأمم المتحدة سترفع العلم الأبيض مُتحلياً عن مبادئ هذه المؤسسة نفسها. في الشهر المقبل، سوف أكمل أكثر من أربع سنوات بصفتي الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة. وخلال فترة عملي هنا، التقيت مع دبلوماسيين من جميع أنحاء العالم؛ وشاركت في العديد من جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن؛ وتشرفت برئاسة هذه الجمعية بالذات.

وفي سنواتي الأربع، شهدت النفاق، وشهدت ازدواجية الخطاب وشهدت ثلاثية المعايير: معيار للديمقراطيات، ومعيار للديكتاتوريات ومعيار خاص لإسرائيل دون غيرها. كنت أعتقد أنني شهدت كل شيء. ولكن علي أن أعترف بأن هذه المرة، تمكن الفلسطينيون الارتقاء بالسخرية إلى مستوى جديد تماماً.

وهدف القرار ٣٢٠/٦٩ هو إتاحة الفرصة لأخذ الصور التذكارية. والفلسطينيون يريدون أن يجمعوا كبار الشخصيات ووسائل الإعلام العالمية لمشاهدة محمود عباس وهز يرفع العلم. ويعتزمون استخدام مكانة الأمم المتحدة كخلفية لهذه التمثيلية. ومما يثير الدهشة والاستغراب أنهم فعلوا كل ذلك في انتهاك لجميع القواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. فخلال كل دورة للجمعية، تعتمد مئات القرارات ومئات المقررات. وتشمل القرارات الأكثر أهمية، والقرارات الإحرائية لا غير. لكن لا يمكنني أن نتذكر مرة واحدة - ولا مرة واحدة - لم تُمنح فيها الدول الأعضاء فرصة للمناقشة والنقاش والتفكير.

إن الممثلين هنا في هذه القاعة، يعرفون أفضل من أي أحد آخر الكيفية الصعبة والعسيرة والمحبطة التي يمكن أن تجري بها

أندورا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، موناكو، ميانمار، موناكو، ناورو، هولندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سنغافورة، سلوفاكيا، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٩ صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت (القرار ٣٢٠/٦٩).

[بعد ذلك، أبلغ وفد زامبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، نتعقد الجمعية العامة لمناقشة مسألة بالغة الأهمية. وسيتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ قراراً سينعكس على كيفية النظر إلى هذه المؤسسة.

لا، إنني لا أشير إلى العلم الفلسطيني. فحياة الإسرائيليين والفلسطينيين ستظل كما هي سواء رُفع العلم الفلسطيني

وكما لو كان هذا السلوك غير سيئ بما فيه الكفاية، فإن القصة لا تنتهي عند هذا الحد. فلم يقتصر الفلسطينيون على تجاهل ممارسات الأمم المتحدة بشكل صارخ فحسب، بل خدعوا على نحو متعمد الدول الأعضاء. وعندما عرض الفلسطينيون مبادرتهم، أبلغوا الدول الأعضاء بأن الفاتيكان شريك لهم في خطتهم. ويبدو أن الفاتيكان لم يتوصل بالذاكرة. وهذه الكذبة السافرة فضحتها وسائل الإعلام. وفي الواقع، أعلن الفاتيكان أنه ليس شريكا في هذه المبادرة؛ ولم يطلب ذلك ولا يتطلع بتاتا إلى رفع علمه في الأمم المتحدة. وافتضح أمر الفلسطينين وهم متلبسين بانتهاك جميع مبادئ الأمانة والزهارة التي نعتز بها.

مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الخداع السافر، الذي يعرفه كل وفد في هذه القاعة، فإن الكثير من الممثلين هنا صوتوا مؤيدين هذا القرار. والتصويت تأييدا لهذا القرار يعني أنه، عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فإن القواعد الموحدة لم تعد سارية. والأهم مما إذا كنتم ستسمحون للفلسطينيين برفع العلم هو ما إذا كنتم ستسمحون لهم بتقويض القواعد والإجراءات، وفي نهاية المطاف، مصداقية هذه المؤسسة.

وهذا القرار جرى النظر فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تعزيز منظومة الأمم المتحدة"، في وقت حيث يتضح أنه يضعف الأمم المتحدة ويقوضها.

لا يندعن أحد في هذه القاعة أو في جميع أنحاء العالم بنتيجة تصويت اليوم. فالجمعية ستصوت على إعلان أن الأرض مسطحة إذا اقترح الفلسطينيون ذلك. وبالمناسبة، فإن الاتحاد الأوروبي قد يسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء على الامتناع عن التصويت، ولكن بعض بلدانه ستعتبرها مسألة مبدأ أن تعلن أن الأرض مسطحة إذا كان هذا ما يراه الآن الفلسطينيون. وبمناسبة التكلم بشأن توافق الآراء، فمن الواضح أن مبادئ الاتحاد الأوروبي التي تنص على التوافق

هذه العملية في بعض الأحيان. فهل نستمتع دائما بهذه العملية؟ كلا، ربما. لكننا نقوم بها لأننا جميعا ندرك أن هذه العملية التداولية والتعاونية تمثل المثل العليا التي كان من المفروض أن تجسدها هذه المؤسسة: وهي الديمقراطية والشفافية والتواصل المفتوح. ونقوم بها لأننا، على الرغم مما لدينا من خلافات حقيقية، نقدرها ونكن لاحترام البلدان الممثلة هنا - ولآرائها ومعتقداتها. وندرك جميعا أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به أن تؤدي هذه المؤسسة وظائفها.

ومع ذلك، في فترة وجودي هنا، تعلمت أن هناك وفدا واحدا لا تنطبق عليه جميع تلك القواعد والإجراءات. فمرارا وتكرارا، يبدو أن بمقدور الفلسطينيين القيام بكل ما يريدون والتصرف بكل حرية ودون عقاب. وباختصار، فقد تعلموا أنهم كلما زادوا من اعتراضهم، كلما ازداد المجتمع الدولي تقبلا لكل رغباتهم وأهوائهم.

لذلك لا غرابة في أن الفلسطينيين لا يبدون أي اعتبار لقيم هذه المؤسسة، وبكل استهتار، يتلاعبون بالأمم المتحدة من أجل أهداف سياسية. ومرارا وتكرارا، استخدم الفلسطينيون الأمم المتحدة واستغلوها. ومن المحزن أن الوفود في هذه القاعة تسمح لهم بالإفلات من العقاب.

فلننظر في الأحداث التي وقعت في الأسبوعين الماضيين. فبينما نحن مشارف نهاية فصل الصيف واختتام هذه الدورة، فاجأ الفلسطينيون الدول الأعضاء بمشروع قرار يقترح تغيير قاعدة قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة. هل قاموا بتعميم مسودة مشروع القرار؟ ربما نسوا القيام بذلك. وهل قاموا بدعوة الدول الأعضاء إلى أي مشاورات غير رسمية؟ أعتقد أنهم لم يأبهوا بذلك بتاتا. وهل تفاوضوا بشأن الصيغة اللغوية للقرار مع الدول الأعضاء؟ بطبيعة الحال، لا. فهم يعلمون أن معظم الدول الأعضاء ستحفظ عليه أيا كان مضمونه. والواقع أن الوفد الفلسطيني اكتفى بالإعلان عن خطته، وروج لها على نحو ملتو وغير صريح، وتوقع أن الدول الأعضاء ستسانده.

وينبغي للذين يؤيدون رفع العلم أن يسألوا أنفسهم: هل هو علم الحكم الرشيد؟ هل هو علم المساواة بين الجنسين؟ هل هو علم الانتخابات الحرة، وهي ما تقوم الحاجة الماسة إليها حيث مر على وجود الرئيس عباس ١١ سنة لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات؟

إذا لم يطالب المجتمع الدولي الفلسطينيين بسن هذه الحقوق وإعطاء الحريات الأساسية، فإن العلم الذي يرفعونه سيكون علم الخيبة لا الأمل، والإخفاق لا النجاح.

إن الشعب الإسرائيلي يسعى إلى السلام مع جيراننا. وصباح هذا اليوم تحديدا، اجتمع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع رئيس الوزراء ديفيد كاميرون في لندن، معلنا مرة أخرى أنه على استعداد للقدوم واستئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، في أي مكان، وبدون شروط مسبقة.

ونحن جميعا نذكر الصور التاريخية للرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن، ورئيس الوزراء راين والملك حسين، يلتزمون معا في سلام. ويثبت لنا التاريخ أن المفاوضات يمكن أن تكون مثمرة، وأن السلام يمكن تحقيقه وأن بوسعنا خلق واقع جديد لشعوب المنطقة.

والآن، في بياني الختامي، بصفتي الممثل الدائم لإسرائيل، أقول للجمعية العامة إنني أتطلع إلى رؤية صورة رئيس وزراء إسرائيل ورئيس فلسطيني يقفان جنبا إلى جنب، رافعين علمي شعبنا، ويعيشان معا في سلام. وستكون تلك صورة تستحق حقا أن تؤخذ.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بولندا تأخذ الكلمة لتعليل قرارها بتأييد مشروع القرار بشأن رفع علمي الدولتين المراقبتين اللتين لهما صفة المراقب، الكرسي الرسولي وفلسطين، في الأمم المتحدة. نود أن نؤكد على أننا ننظر إلى القرار ٣٢٠/٦٩ بوصفه مسألة فنية، بدون أي

المقدس في الآراء لا يمكن أن يصمد أمام الضغوط الفلسطينية. ومع ذلك فإن ذلك التوافق يصمد بحزم ضد إسرائيل.

ومع ذلك، فلا يمكن لأي تصويت أن يحوّل لفظة رمزية فارغة إلى دولة. وعلى المجتمع الدولي أن يوضح للفلسطينيين أن السبيل الوحيد لتحقيق إقامة الدولة هو من خلال المفاوضات المباشرة. وما دام الفلسطينيون يعتقدون أنه يمكنهم تحقيق أهدافهم السياسية دون تقديم تنازلات، فسواصلون تفادي اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة من أجل تحقيق السلام. وربما ينبغي للمجتمع الدولي أن يوصي بأن يتّزل الفلسطينيون تطبيق "Waze" وهو نظام عالمي لتحديد المواقع بحيث يمكن أن يجدوا طريقهم إلى طاولة المفاوضات. وحينها، يمكنهم اكتشاف أن المسافة من رام الله إلى القدس هي أقل من ١٠ أميال. ولا حاجة للطيران قاطعين نصف العالم إلى نيويورك من أجل تحقيق السلام.

وللأسف، بدلا من سعي المجتمع الدولي إلى توجيه الفلسطينيين للطريق المؤدي إلى السلام، فإنه يساعدهم على الملاحه خارج المسارات. نحن لسنا بحاجة إلى أفرقة الدعم أو الشروط المسبقة التي لا تؤدي إلا إلى تعقيد الحالة. هناك الكثيرون من المدمنين على هذه العملية. إن هذا ليس اجتماعا لدبلوماسيين لا يفصحون عن هويتهم. ما نحتاج إليه هو أن يوجه المجتمع الدولي الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات. فقد طُفح الكيل من الرموز الفارغة المضمون، وكفانا ما شهدناه من استعراض سياسي، وتحملنا بما فيه الكفاية من اختطاف لجدول أعمال الأمم المتحدة. توقفوا عن المماطلة وابدأوا التفاوض.

يحتاج الفلسطينيون والإسرائيليون إلى اتخاذ خطوات حقيقية لتحقيق لسلام، لا لفتات فارغة. إن التصويت اليوم قد يخدم مصالح القادة الفلسطينيين، ولكنه لن يساعد الشعب الفلسطيني.

وكانت الحالة برمتها ستختلف لو أن العلم الذي يريدون رفعه يمثل القيم الديمقراطية التي هي عملة نادرة جدا في المنطقة.

ويمثل السماح لفلسطين برفع علمها في الأمم المتحدة خطوة جديدة في هذا الاتجاه. ولا يمكن لفرنسا إلا أن تظهر التزامها مرة أخرى بحق الفلسطينيين في الدولة وبالحل القائم على وجود الدولتين، الذي أصبح اليوم في خطر. ولا تغفل فرنسا أي فرصة للتأكيد مجدداً على حق إسرائيل في الوجود والعيش بأمان.

ونحن نتفق على أن هذا التصويت رمزي في المقام الأول. ولكن الرموز تكتسي أهمية في السياسة، ولا سيما بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي ينبغي ألا ييأس من المستقبل. وهذا العلم هو بالتالي رمز قوي وبصيص من الأمل. فلنتحل بالشجاعة ووضوح الرؤية ونقول إنه، وللأسف، كل يوم يمر علينا يبعدنا عن الحل القائم على وجود الدولتين. إن السعي لتحقيق العملية الاستيطانية غير القانونية تهدد مباشرة للحل. وغياب المنظور السياسي هذا ليس محملاً بحق الشعب الفلسطيني فقط؛ بل إنه أيضاً خطر على إسرائيل، وعلى الدول الأخرى في المنطقة، وعلى الاتحاد الأوروبي والعالم ككل. إنه يغذي اليأس ويؤدي إلى العنف.

ولذلك، يجب أن نكون واضحين. ولا يمكن للدينامية السلبية التي تتكشف أمام أعيننا أن تكون لصالح الأطراف. إنها لا يمكن إلا أن تؤجج الكراهية والتطرف اللذين ينتعش عليهما الإرهابيون ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية. وفي هذا السياق الباعث على القلق، يجب اغتنام كل فرصة لاستعادة الأمل في الحل القائم على وجود الدولتين. تعتقد فرنسا أن هذا الصراع لا يمكن حله إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تملك مقومات البقاء وتعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

ولكن، ولئن كنا نقدر أهمية الرموز، لا يمكننا أن نكون راضين عن الرموز فحسب. ونظراً لخطورة الحالة، لم تعد الرموز كافية. فما ما يهم هو العمل. إن فرنسا، التي تسعى

عواقب على موقف بولندا بشأن مسألة السلام في الشرق الأوسط. إن العلم رمز. تقاتل الشعوب وأحياناً تموت من أجل ما يمثله. ويشكل العلم عنصراً هاماً من عناصر الهوية. ونحن، شعب بولندا، نعرف مقدار ما يعنيه. فقد كان العلم البولندي رمزنا في الوقت الذي لم تكن بولندا موجودة على خرائط العالم.

أود أن أكرر تأكيد تأييد بولندا للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في شكل اتفاق سياسي شامل بين طرفي الصراع يضمن تحقيق سلام دائم ومستمر. ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن الطريق الوحيد الممكن لتسوية الصراع هو من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين. ومن المهم أن يمتنع عن اتخاذ التدابير الانفرادية وعن القيام بالأفعال على أرض الواقع التي من شأنها تقويض الثقة في جدوى الحل القائم على وجود الدولتين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد صوتت فرنسا مؤيدة لمشروع القرار المقدم اليوم الذي يأذن للدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب برفع أعلامها في الأمم المتحدة بعد أعلام الدول الأعضاء.

إن هذا التصويت في المقام الأول تصويت لصالح الحل القائم على وجود الدولتين، الذي يجب أن يظل هدفنا المشترك؛ وهو الآن هدف فرنسا أكثر من أي وقت مضى. كما اختارت فرنسا الاتساق. فمنذ عام ١٩٨٢، دعا الرئيس ميتران، أمام الكنيست، إلى إنشاء دولة فلسطينية. ولم تحد فرنسا منذ ذلك الحين عن هذا الطريق، داعمة في كل مرحلة من المراحل مركز فلسطين. وفي عام ٢٠١١، صوتت فرنسا لصالح قبول فلسطين عضواً في اليونسكو. وفي عام ٢٠١٢، صوتت لصالح القرار ١٩/٦٧، الأمر الذي جعل فلسطين دولة مراقبة غير عضو في المنظمة.

يحدث إلا في إطار تسوية نهائية وشاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس الحل القائم على وجود الدولتين، الذي تم التوصل إليه في سياق المفاوضات بين الطرفين والذي يكفل السلام والأمن للطرفين، واحترام حقوق جميع المواطنين، وتحقيق الاستقرار العام.

السيد كاريرا كاسترو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):
تتقدم غواتيمالا بالشكر إلى دولة فلسطين على مبادرتها بشأن القرار ٣٢٠/٦٩. تعترف حكومة غواتيمالا بفلسطين وتدعمها بوصفها دولة حرة ومستقلة وذات سيادة.

لقد نظرنا في هذه المبادرة بعناية. ونعتقد أن القرار يركز على أحد الحقوق الحصرية للأعضاء كاملي العضوية في المنظمة، بمعزل عن الدولة التي لها صفة المراقب. في ذلك الصدد، كنا نود أن نرى مناقشة الأعضاء للقرار، وتوفير ما يكفي من الوقت للنظر في آثاره والسوابق في احترام المنظمات الدولية الأخرى ودولها المراقبة. ولذلك، قررنا الامتناع عن التصويت على القرار المتخذ اليوم. ونؤكد من جديد أن قرارنا بالامتناع عن التصويت دون المساس بالعلاقات الممتازة التي نتمتع بها مع الدول التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة، وإنه يقتصر على السياق الإجرائي والمؤسسي.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): قررت السويد التصويت تأييدا للقرار ٣٢٠/٦٩. وتعد تلك خطوة طبيعية في أعقاب الجهود المبذولة لبناء الدولة الفلسطينية، المعترف بها من الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في القرار ١٩/٦٧، التي منحت بموجبه فلسطين صفة الدولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. كما إنه نتيجة منطقية لاعتراف السويد بالدولة الفلسطينية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكان هذا الاعتراف يهدف إلى جعل أطراف النزاع أكثر مساواة، وتوفير دفعة إيجابية في

جاهدة منذ أكثر من عام لإيجاد آفاق جديدة ودينامية ذات مصداقية، مقتنعة بذلك أكثر من أي وقت مضى.

يتفق الجميع على أن عملية السلام التي سعيينا إلى تحقيقها على مدى ٢٠ عاما قد فشلت. فبالنسبة لفرنسا، لا يمكن أن تستند الإجراءات القوية وذات المصداقية إلا على ركيزتين متكاملتين. ففي الأجل القصير، يجب أن نشجع زيادة الالتزام من جانب المجتمع الدولي من خلال الدعم الدولي لعملية السلام التي تكمل الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية وتعزز قدرتها على تحقيق توافق الآراء. وعقب ذلك، يجب تحديد إطار للمفاوضات المقبلة التي يمكن لمجلس الأمن أن يسهم فيها في الوقت المناسب.

ولا بد أن تشكل الدورة السبعون للجمعية العامة إطلاق الركيزة الأولى من هذه الإجراءات بإنشاء فريق دعم دولي يضم شركاء جدد إلى جانب أعضاء المجموعة الرباعية، وتحديد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبعض البلدان العربية والأوروبية. إن التقاعس عن اتخاذ إجراء ليس خيارا، ومن شأنه أن ينطوي على خطر زعزعة الاستقرار على نحو كبير. إن فرنسا تدعو إلى العمل وتآزر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحل القائم على وجود دولتين من أجل إحلال السلام وإقامة العدالة. هذا هو الأساس المنطقي الذي استند إليه تصويت فرنسا اليوم وأساس التزامها المتواصل.

السيد دياث دي لا غوارديا بيونو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أثير نقطتين موجزتين فيما يتعلق بالقرار ٣٢٠/٦٩، بشأن رفع أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة.

أولا، جاء تصويت إسبانيا تأييدا للقرار اتساقا مع تأييدها للقرار ١٩/٦٧. ثانيا، ينبغي ألا يفسر تصويت إسبانيا تأييدا على أنه اعتراف بفلسطين كدولة، الأمر الذي لا يمكن أن

تقديم دعمها لإقامة الدولة الفلسطينية بوصفها جزءا من الحل القائم على وجود الدولتين الذي تم التفاوض عليه.

السيد مينخفيلد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): قررت الجمعية العامة اليوم تغيير البروتوكول لتدرج من الآن فصاعدا أعلام الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. واختارت مملكة هولندا الامتناع عن التصويت على القرار ٣٢٠/٦٩ لأسباب إجرائية. فمملكة هولندا غير مقتنعة بوجود أسباب قاهرة لتغيير الممارسات المتبعة المتعلقة ببروتوكول الأعلام في الأمم المتحدة.

كما تود مملكة هولندا أن تكرر التأكيد على أنها ستواصل دعمها الراسخ للفلسطينيين. فإننا ندعم جهود بناء الدولة الفلسطينية. إن مساهمتنا في قطاعات رئيسية مثل المياه، والزراعة، والأمن وسيادة القانون يبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار في السنة. وتعهدنا في الآونة الأخيرة بتقديم مساهمة إضافية قدرها مليوني دولار من أجل تمكين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من مواصلة برنامجها التعليمي التاريخي.

ولا تزال مملكة هولندا تؤيد الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة، والديمقراطية وذات السيادة والقابلة للبقاء جنبا إلى جنب في سلام، وأمن، واعتراف متبادل. إن مملكة هولندا ملتزمة بالسلام العادل والدائم وتدعم المبادرات الرامية إلى تحديد النهج نحو عملية السلام، بما في ذلك إعداد نموذج جديد للمفاوضات بدور أساسي للاتحاد الأوروبي والشركاء العرب جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة. وتؤيد مملكة هولندا تأييدا كاملا موقف الاتحاد الأوروبي بشأن المعايير، الذي نعتقد أنه يوفر أساسا لتحقيق توافق في الآراء بشأن الطريق إلى الأمام.

السيد منيلاو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): امتنعت قبرص عن التصويت على القرار ٣٢٠/٦٩، بشأن رفع أعلام

دينامية عملية السلام في الشرق الأوسط، وتقديم الحل القائم على وجود دولتين بوصفه حلا ممكنا مرة أخرى.

وللأسف ساءت الحالة على أرض الواقع، وتوقفت عملية السلام. ونأمل أن ترسل الجمعية العامة، بهذا التصويت اليوم، بصيص أمل للأجيال الشباب في المنطقة - للإسرائيليين والفلسطينيين - بأنه ما زال يمكن إحلال السلام.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أذربيجان مؤيدة للقرار ٣٢٠/٦٩. ونعتبر هذه المبادرة تعبيرا عن الإرادة والتطلعات المشروعة لدولة فلسطين في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ونكرر الإعراب عن تأييدنا لطلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، ونتطلع إلى حل لتلك المسألة على أساس القانون الدولي. وتظل أذربيجان ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين الذي سيجلب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد ساور (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتكرار دعم فنلندا الثابت لدولة فلسطين غير العضو التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ١٩/٦٧، الذي صوتت فنلندا تأييدا له في عام ٢٠١٢، فضلا عن دعمنا للمركز المماثل الذي يتمتع به الكرسي الرسولي.

لكننا نظرنا في القرار ٣٢٠/٦٩، المعروض علينا اليوم، على أساس وقائعه الموضوعية ودون الإشارة مباشرة إلى حالي فلسطين والكرسي الرسولي. ونظرنا في الممارسة الحالية المتمثلة في رفع أعلام الدول الأعضاء فحسب في مقر الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في قانون وأنظمة علم الأمم المتحدة، وبدا أنها تتماشى تماما مع الممارسة الشائعة في جميع المنظمات الدولية. ولذلك، قررنا الامتناع عن التصويت على القرار.

وفنلندا ملتزمة بحل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفقا لموقف الاتحاد الأوروبي المشترك، وتواصل

السيد هانيغان (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أيسلندا اعترفت بفلسطين دولة مستقلة وذات سيادة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، صوتت أيسلندا لصالح منح دولة فلسطين مركز مراقب في الأمم المتحدة. وتود أيسلندا أن ترى فلسطين إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. فرفع العلم ليس بديلا عن العضوية، ولكنه يؤكد على وجود دولة فلسطين ومشاركتها في أعمال الأمم المتحدة. وسيغدو رفع أعلام الدول المراقبة تقليدا جديدا، ولكننا لا نرى أي خطر فيه على طمس الخط الفاصل بين الأعضاء والمراقبين. لذلك، رحبنا بالقرار ٣٢٠/٦٩ وصوتنا مؤيدين له.

السيد ميك (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن حكومة المملكة المتحدة تقرر موقفها بشأن التصويت استنادا إلى نص كل مشروع قرار يتم عرضه. وقد جرت العادة على ألا ترفع سوى أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مقرها. وعلى الرغم من تأييدنا الطويل الأمد لإقامة دولة فلسطينية، فإنه لم يتم تزويدنا بأي سبب مقنع لتبرير تغيير هذه الممارسة المتبعة منذ أمد بعيد. ولذلك اخترنا الامتناع عن التصويت على القرار ٣٢٠/٦٩.

وامتناعنا عن التصويت لا يغير موقفنا الثابت بشأن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن تحقيق تسوية عادلة ودائمة هو أمر تأخر لوقت طويل. وما برحت احتمالات توقيع اتفاق للسلام تتناقص في السنوات الأخيرة، وتمس الحاجة إلى أفق سياسي واضح. ويبحث تدهور الحالة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة على القلق البالغ وتجب معالجته. وكما قلنا عندما تم منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، نريد أن نرى دولة فلسطينية ممثلة في جميع أجهزة الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا نزال نعتقد اعتقادا راسخا أن الحل القائم على وجود الدولتين عن طريق التفاوض هو السبيل الوحيد

الدول غير الأعضاء التي لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. وينبغي النظر لامتناع قبرص عن التصويت في ضوء التحديات والمسائل التي نشأت من الحالة في قبرص منذ عام ١٩٧٤، وهو ما يحتم علينا الالتزام بمبدأ أن الأعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة فحسب لهم الحق في جميع الامتيازات التي تتمتع بها الدول الأعضاء في المنظمة.

لقد اعترفت قبرص بدولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨، وقد صوتت مؤيدة للقرار ١٩/٦٧، الذي اعترف بفلسطين دولة غير عضو لها صفة المراقب في هذه المنظمة. علاوة على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم رفع مستوى تمثيل فلسطين في قبرص إلى مستوى سفارة كاملة، وتمت إضافة سفير فلسطين إلى قائمة البروتوكول الخاصة بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية. تتطلع قبرص إلى إحياء عملية السلام بهدف تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومتصلة جغرافيا داخل حدود عام ١٩٦٧، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

السيد إيلينغر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): نظرت الجمهورية التشيكية في القرار ٣٢٠/٦٩ استنادا إلى مضمونه، وبطريقة موضوعية، وبدون النظر إلى أي دولة مراقبة بحد ذاتها قد يتعلق بها القرار الآن أو في المستقبل. الجمهورية التشيكية تؤيد تأييدا كاملا مبدأ أن رفع العلم بمقرات المنظمات الدولية هو حق حصري ومحصور للأعضاء في هذه المنظمات. وهذه هي الممارسة المتبعة حتى الآن ليس في الأمم المتحدة وحده بل وفي غيرها من المنظمات الدولية كذلك. ولم تقدم لنا أي أسباب مقنعة للخروج عن هذا المبدأ والممارسة المتبعة، نظرا لأن مشاركة الدول المراقبة غير الأعضاء في اجتماعات الجمعية العامة وأعمالها لا تتأثر بأي شكل من الأشكال بالتدابير المقترحة في القرار. لهذه الأسباب، امتنعت الجمهورية التشيكية عن التصويت على القرار.

على القرار. لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يفسر على أنه تغيير في موقف النرويج المؤيد لفلسطين بوصفها دولة غير عضو لها مركز مراقب في الأمم المتحدة.

وما برحت النرويج تؤيد رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، ولا يمكن تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم إلا على أساس التوصل إلى حل عن طريق التفاوض بين الطرفين. ونناشد كلا الجانبين استئناف المفاوضات الشاملة على وجه السرعة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت في هذه الجلسة. ونستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٣٢٠/٦٩.

السيدة رودريغيث - غوميث (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): شهدنا اليوم فترة بعد ظهر اتسم بالعدالة في الجمعية العامة باتخاذنا القرار ٣١٩/٦٩، الذي جردنا من خلاله الصناديق الانتهازية من سلطتها، والقرار ٣٢٠/٦٩، الذي وافقنا بموجبه على رفع العلم الفلسطيني.

لقد استمعنا بعناية إلى كل متكلم، لأنه كان هناك بدون شك الكثير الأفكار للإمعان فيها. وإذا كنا نؤمن حقاً بهذا - وأعتقد أن هذه هي الحالة اليوم - فإننا لم نصوت لرفع العلم فحسب، بل لما يعنيه ويرمز إليه علم الدولة الفلسطينية. وبالتالي فإننا صوتنا أيضاً لصالح حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أراضيه وحقه في ألا يقتل. بدأ ذلك بتشريده من الأرض وأفضى الآن إلى قتل بشع لشعب.

أعلم أن هناك شاغلاً مشتركاً في قلوب جميع الذين صوتوا لصالح رفع العلم وفي ضمير جميع البلدان التي صوتت لصالحه. نحن نعرف عن الانتهاكات الفظيعة والمستمرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، الذي يتعرض للإبادة. وأود أن أشدد على

لوضع حد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بشكل نهائي، وأنه يظل أفضل سبيل لتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية في الواقع وفي الميدان. ولا تزال أولويتنا تتمثل في العمل مع الطرفين والشركاء الدوليين للحفاظ على فرص تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين وهيئة بيئة مفضية إلى العودة إلى محادثات السلام. وسوف نواصل تشجيع ودعم كل من القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية في اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لتحقيق السلام. ذلك هو السبيل الوحيد من أجل وضع حد للاحتلال وتحقيق السلام والأمن الذي يستحقه كل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد زيمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تكون من بين أوائل الذين يؤيدون ويهتفون هذه الدولة غير العضو التي لها مركز المراقب في الأمم المتحدة. إن تأييدنا المبدئي طويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير يستنير بتاريخنا ونضالنا من أجل الحرية والعدالة واحترامنا البالغ لحقوق الإنسان. لقد كان نضال الشعب الفلسطيني طويلاً وحافلاً بالاضطرابات، لكن بمرور الوقت، اقترب به ثباته ومثابرته خطوة أخرى صوب تحقيق أهدافه المنشودة.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد من جديد دعمها للجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل، داخل حدود معترف بها على أساس الحدود الدولية القائمة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة شتينير (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يتناول القرار ٣٢٠/٦٩ مسألة رفع الأعلام التي ترتبط عادة بالعضوية في جميع المنظمات الدولية. ونرى أن القرار يشكل سابقة تسهم في إزالة الفارق بين الدول الأعضاء والمراقبين في المنظمات الدولية. ولهذا السبب امتنعت النرويج عن التصويت

جديد دعمنا لحق تقرير المصير لهذا الشعب الشقيق الذي يقاوم الوحشية العسكرية والذي تُداس حقوقه بالأقدام منذ عقود.

لقد سادت العدالة في ختام جلستنا بعد ظهر اليوم. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع الشعوب ونؤيدها في سعيها إلى إقامة العدل.

السيد تيمرمان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن جمهورية الأرجنتين وشعبها هم أبناء نضال من أجل التحرر. وجمهورية الأرجنتين تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير وبالسلمة الإقليمية للدول. وتعتقد جمهورية الأرجنتين أن الكيان الوحيد الذي يحق له اتخاذ قرار بشأن وجود دولة فلسطينية هو الشعب الفلسطيني نفسه، والذي لا يجب ممارسة ضغط عليه لدى تقرير مستقبله أو فرض شروط عليه. ولذلك، فإن جمهورية الأرجنتين تعترف بالدولة الفلسطينية بوصفها دولة ذات سيادة.

وكنا نود أن نصوت اليوم على ضم دولة فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في الجمعية العامة. غير أنه نظرا لأن المنظمة لا تزال بحاجة إلى إصلاحات، لا يمكن لدولة فلسطين أن تكون عضوا لأن عضويتها يجب أن توافق عليها أولا أقلية من الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ومن ثم، فقد صوتنا بسرور مؤيدين لرفع العلم الفلسطيني إلى جانب أعلام البلدان الأخرى الممثلة أمام هذا المبنى.

وحيث أن الكرسي الرسولي نفسه سيكون ممثلا بعلمه، أود أن أكرر مقولة البابا فرانسيس حينما دعا إلى هدم الأسوار وبناء الجسور. وقد حان الوقت الآن لأن نفعل ذلك مع الشعب الفلسطيني ويجب علينا أيضا أن نمنح الجمعية العامة الحق في أن تقرر، دون الخضوع لسلطة مجلس الأمن، بشأن انضمام دولة فلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية.

السيد الحكيم (العراق): يطيب لي، باسم مجموعة الدول العربية، أن آخذ الكلمة مجددا للإعراب عن الشكر والتقدير

أن المسألة الآن ليست مسألة دفاع عن الأرض، لكن دفاع عن وجود شعب، ولذلك السبب الهام رفعنا أصواتنا وفتحنا ضمائرنا وقلوبنا اليوم.

في هذا العام، وصف البابا فرانسيس رئيس الدولة الفلسطينية بأنه ملاك من ملائكة السلام. ونحن نقول إن جميع الأطفال، من البنين والبنات، والنساء والمسنين الذين يواصلون مقاومة الإبادة وانتهاك حقوقهم الإنسانية هم أيضا ملائكة سلام. وبالتالي، إذا كنا نؤمن حقا بوجود دولتين، فإلى متى سننتظر حتى تصبح فلسطين دولة تتمتع بحقوق كاملة في المنظمة؟ وإلى متى سيتعين علينا أن نظل شهودا على ذبح الشعب الفلسطيني؟ لقد استمعت إلى حجج وفود الدول التي عارضت القرار، وأود أن أقول شيئا واحدا فقط. لقد كان صوتها تعبيرا عن قوى الحرب المتغطرسة. ولا توجد طريقة أخرى لوصف الكيفية التي تسمح بها هذه الدول لأنفسها بتلقي العالم دروسا لا تنسجم مع مواقفها العدائية والإجرامية.

ونحن، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، نؤيد الشعب الفلسطيني بقوة. ونعرب عن التزامنا بقضيتهم وندعو جميع الشعوب إلى العمل معا ليتسنى الاستمرار في السعي إلى إحلال سلام حقيقي. إن من الصعب جدا الحديث عن دولة على قدم المساواة فيما يُقتل الأطفال وتُحرق الأسر. ومن الصعب جدا الحديث عن دولة على قدم المساواة فيما يستخدم السجنانون أسلوب التغذية القسرية مع السجناء. ومن الصعب جدا الحديث عن المساواة بين الأطراف وبين الدول فيما يجري فصل الأراضي على أساس عنصري بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

وأنا أعلم أن التصويت الذي جرى اليوم في الجمعية العامة كان معبرا عن الشواغل التي تختلج في قلوب وضمائر جميع الحاضرين الذين يصرون على المضي قدما نحو عملية سلام حقيقية ليتسنى الاعتراف بالدولة الفلسطينية وتمتعها بكامل الحقوق في المنظمة. فلنتحرك إلى الأمام ونؤكد من

الأمم المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت هذه الهيئة قراراً تاريخياً عندما منحت فلسطين مركز المراقب غير العضو في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ذلك اليوم، حضر رئيس الوزراء داود أوغلو، والذي كان آنذاك وزير خارجية تركيا، إلى نيويورك وخاطب الجمعية العامة للإعراب عن خالص دعمنا لفلسطين.

وفي ذلك اليوم، قال رئيس الوزراء داود أوغلو في خطابه: "وإذا أردنا الكلام عن نظام دولي ووضع ثقتنا في منظومة الأمم المتحدة، فينبغي أن يرفع العلم الفلسطيني أمام هذا المبنى. تلکم مسؤوليتنا تجاه الشعب الفلسطيني. ولن نتحقق رؤيتنا للعدالة والنظام الدولي وحقوق الإنسان حتى نرى علم دولة فلسطين يرفع جنباً إلى جنب مع أعلامنا، بصفتها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. وسيأتي ذلك اليوم قريباً" (A/67/PV.44، صفحة ١٣).

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية إيران الإسلامية باتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٢٠/٦٩ بشأن رفع أعلام الدول المراقبة غير الأعضاء في الأمم المتحدة. ويدل عدد الدول الأعضاء التي اشتركت في تقديم القرار وعدد الأصوات المؤيدة له على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها. ونؤيد تأييداً تاماً هدف القرار، وقد شاركنا في تقديم النص.

إن الدول المراقبة غير الأعضاء في الأمم المتحدة تشارك في دورات المنظمة وأعمالها بصفتها دولاً. ولذلك فمن المنطقي تماماً أن نرى أعلامها مرفوعة في المقر وفي المكاتب الأخرى للأمم المتحدة. وبما أن دولة فلسطين أيضاً تقع ضمن فئة الدول المراقبة غير الأعضاء، فإننا نعتقد أن القرار يكتسب مزيداً من الأهمية ويستحق اهتماماً ودعمًا خاصين. وبتصويتنا مؤيدين للقرار، نكون قد وجهنا رسالة تضامن مع حكومة

العميق لجهودكم التي بُذلت في هذا المجال وللدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة للقرار ٣٢٠/٦٩، إحقاقاً للحق وتذكيراً بأن العالم يقف مع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال وحققها في إثبات وجودها واقعا وقانوناً. وبهذه المناسبة، أود التقدم بالتهنئة إلى دولة فلسطين حكومة وشعباً على اتخاذ هذا القرار، الأمر الذي يمثل خطوة رمزية مؤطرة بإطار قانوني نحو تحقيق طموح الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة الدولة الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إن القرار يُعد مهماً وأساسياً لإدراك دولة فلسطين وشعبها المظلوم لحقوقه وفقاً للقانون الدولي، وذلك للأسباب التالية:

أولاً، إن القرار يتوافق مع روح ومضمون القرار ١٩/٦٧ لعام ٢٠١٢، والذي منح فلسطين صفة دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. ثانياً، إن القرار يراد منه تأطير تلك الصفة لدولة فلسطين ضمن الإطار القانون الدولي الذي يحكم الدول الأعضاء والمراقبة في الأمم المتحدة، وحققها في رفع علمها بما يمثل من قيمة وطنية وحضارية وتاريخية للشعب الفلسطيني. ثالثاً، إن القرار يسعى إلى إيصال رسالة من قبل الدول الأعضاء في الجمعية العامة مفادها أن الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض من قبله على الشعب الفلسطيني غير مُرحب به في أروقة الأمم المتحدة وفي ضوء ميثاقها الذي أقر حقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها. رابعاً، إن رفع علم دولة فلسطين على مكاتب وأروقة الأمم المتحدة يعد مؤشراً ملموساً على جدية المجتمع الدولي في إيجاد دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

السيد إر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، اتخذنا خطوة رمزية ولكن هامة من أجل التصدي للظلم التاريخي الواقع على الشعب الفلسطيني. ويمكن اعتبارها معلماً آخر على الطريق نحو حصول فلسطين على العضوية الكاملة في

أن نتذكر الذين قدموا أرواحهم من أجل القضية الفلسطينية، وفي المقام الأول والأخير، يجب أن نتذكر أن المجتمع الدولي لم يتمكن بعد منح الشعب الفلسطيني ما يحتاج إليه: أي إقامة الدولة الفلسطينية على نحو نهائي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يثير أربع نقاط بشأن القرار ٣٢٠/٦٩، الذي اتخذ للتو. أولاً، إن الكرسي الرسولي يحترم على الدوام ممارسة الأمم المتحدة وتقليدها القائم منذ ٧٠ عاماً، الذي ينص على أن أعلام الدول الأعضاء دون سواها هي التي تُرفع في مقر الأمم المتحدة ومكاتبها. ثانياً، إن الكرسي الرسولي لم يعارض عرض القرار، وفقاً للقواعد التي تنظم أعمال الجمعية العامة. ثالثاً، فيما يتعلق بالقرار نفسه، فإن الكرسي الرسولي يحترم ويتقبل ما قرره الجمعية العامة للتو. رابعاً، يؤكد وفد بلدي مجدداً موقف الكرسي الرسولي بشأن الحل القائم على وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن دولة فلسطين، يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في أعقاب تصويتها التاريخي لاتخاذ القرار ٣٢٠/٦٩ بشأن رفع أعلام الدول المراقبة غير الأعضاء في الأمم المتحدة - أي علمي دولة فلسطين والكرسي الرسولي.

ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي أيدت القرار ونعرب عن عميق تقدير الشعب الفلسطيني وقيادته للموقف المشرف

وشعب دولة فلسطين. ويحدونا وطيد الأمل في أن ما يستحقه الشعب الفلسطيني - أي أن يتحرر من الاحتلال وينال استقلاله الكامل ويأخذ مكانه المستحق بين أعضاء المجتمع الدولي - سيتحقق قريباً.

السيد عباس (لبنان): إن تصويت هذه الجمعية اليوم لصالح رفع علم فلسطين كدولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة هو إنجاز رمزي كبير دون شك. لكن يبقى الأساس، وهو الأهم، وهو واجب المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة، في مضاعفة الجهود من أجل إنهاء احتلال فلسطين ومساعدة شعبها لإنجاز الاستقلال ومنحها العضوية الكاملة في منظمتنا، وهو حقها الطبيعي مثلها مثل سائر الدول الممثلة في هذه القاعة، لا أكثر ولا أقل.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز بشكل كبير. لقد صوتت بوليفيا، بطبيعة الحال، مؤيدة للقرار ٣٢٠/٦٩. ورغم أنه قرار رمزي، فإن الرموز هامة جداً. فعندما يُرفع العلم أمام مبنى الأمم المتحدة، سيكون تذكرة دائمة بما قام به المجتمع الدولي على نحو جيد وما لم يقم به حتى الآن من أجل الشعب الفلسطيني. وعندما نرى العلم مرفرفاً أمام ذلك المبنى، يجب أن نتذكر الجدار الذي يجري بناؤه. وعندما نرى العلم مرفرفاً أمام ذلك المبنى، يجب أن نتذكر التشريد القسري للآلاف المؤلفة من الفلسطينيين رجالاً ونساءً. وعندما نرى ذلك العلم، يجب أن نتذكر اغتصاب أرضهم وإقليمهم. وعندما نرى ذلك العلم، يجب أن نتذكر المستوطنات غير القانونية التي تم بناؤها على الأرض الفلسطينية. وعندما نرى ذلك العلم، يجب أن نتذكر السجون الفلسطينيين المحتجزين في الزنانات الإسرائيلية. وعندما نرى ذلك العلم، يجب أن نتذكر أولئك الذين أصيبوا في الهجمات الوحشية للجيش الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وعندما نرى ذلك العلم، يجب بطبيعة الحال

المستقلة. إن اتخاذ الجمعية العامة لهذا القرار سوف يساعد على استعادة بعض الأمل لدى أبناء شعبنا وقيادتهم، بينما يواصلون السير على الطريق السلمي والحالي من العنف والسياسي والشرعي، وهو الطريق الذي اختاروه وما انفكوا ملتزمين به على الرغم مما يعترض ذلك الطريق من عقبات، لنيل حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق سلام عادل ومستدام ولكي تتبوأ فلسطين مكانها الآمن والصحيح بين مجتمعات الدول.

إنها خطوة أخرى نحو الوفاء بوعد الاستقلال الذي قُطع للشعب الفلسطيني قبل سبعة عقود تقريباً، وهو وعد تكرر كثيراً بعد ذلك ولم يتم الوفاء به حتى يومنا هذا. إنها خطوة أخرى نحو رفع هذا الظلم التاريخي.

إن تصويت اليوم يُمثّل أيضاً مساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى إنقاذ حل الدولتين القائم على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وهو حل قوضته بشدة الدولة القائمة بالاحتلال، ولكننا مع ذلك نواصل العمل جاهدين لعله يتسنى لنا أن نرى اليوم الذي تعيش فيه دولة فلسطين ودولة إسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وتعايش وأمن، ويكون بذلك إيذاناً ببزوغ فجر عهد جديد في منطقتنا وفي مجتمعنا العالمي.

اليوم، وبفضل دعم الجمعية العامة لهذه المبادرة السلمية والمشروعة، أكد مجدداً المجتمع الدولي تضاعل إيمان شعبنا بالالتزام الدولي بقضيته العادلة، وأكد مجدداً مركزية دور الأمم المتحدة في هذا الصدد.

في عام ١٩٧٤، تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتلقت دعوة دائمة للمشاركة في أعمال ودورات الجمعية العامة بصفة مراقب، وكان ذلك منذ أكثر من أربعة عقود. وفي عام ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي ١٩/٦٧ الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو. أما قرار اليوم فيمثل خطوة أخرى هامة نحو تأكيد توافق الآراء الدولي لصالح استقلال فلسطين.

الذي اتخذته بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لشعبنا. كما نعرب عن الشكر الخاص لمقدمي القرار على دعمهم الكبير لهذه المبادرة، بما يتسق مع دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة. والأصوات التي أدلت بها الدول الأعضاء اليوم تأييداً للقرار تشكل تأكيداً جديداً لموقف المجتمع الدولي القائم على المبادئ القائمة منذ أمد طويل دعماً لحل عادل ودائم وشامل وسلمي للقضية الفلسطينية، ودعماً للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير ونيل الاستقلال.

لقد بعثت الجمعية العامة اليوم برسالة هامة إلى أبناء شعبنا مفادها أنه لا يمكن التقليل من شأنهم، لأنها تأتي في وقت حرج جداً من رحلتهم الطويلة في سبيل الحرية والكرامة. إن الشعب الفلسطيني يعيش في يأس وقنوط، وأن معاناته مستمرة في ظل احتلال أجنبي إسرائيلي يناهز النصف قرن تقريباً، ويوجد أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيمات القائمة في جميع أرجاء المنطقة، وما انفكوا يتحملون مآس متكررة وكلهم ينتظرون نيل حقوقهم. وتزداد حالة اليأس بدرجة كبيرة لأن إسرائيل سادرة في استعمارها غير الشرعي وفي محاصرتها لأرضنا وإخضاعها الوحشي لأبناء شعبنا، ولأن العملية السياسية ما زالت متوقفة ومتعثرة، ولأن الصراع والتطرف ينتشران في منطقتنا، مما يضعف الإيمان بسيادة القانون وبالنظام الدولي وآفاق السلام.

ومع ذلك، حتى في خضم هذه الحقائق المقيتة، نفخر بأن نقول بأن إرادة وروح الشعب الفلسطيني لم تهزم. في هذه اللحظة العصيبة التي يأتي فيها شعبنا إلى المجتمع الدولي مرة أخرى مناشداً بصورة سلمية من أجل دعم خطوة رمزية ولكنها هامة لرفع رايته الوطنية في الأمم المتحدة، وإننا ممتنون لتلبية هذه المناشدة عن حق جداً.

إن تصويت اليوم إنما هو تأكيداً لشرعية التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني ولوجوده بين دول العالم ولحقه في تقرير المصير ليكون شعباً حراً في التصرف بحياته ومقدراته في دولته

نتمنى في ذلك اليوم أن يُرفع علم دولة فلسطين خفقا فوق منازلكم، ومدارسكم، ومتاجركم، ومزارعكم، وجامعاتكم، ومؤسساتكم وكل الأماكن التي ترونها مناسبة لتؤكد من خلال هذا الاستفتاء الشعبي الشامل إصرارنا على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا الفلسطينية، وهو احتلال قائم منذ عام ١٩٦٧، وتحقيق استقلال دولتنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وبذلك يتحقق الإجماع الدولي بتطبيق حل الدولتين على أرض الواقع. إن اليوم الذي سيُرفع فيه علم فلسطين في الأمم المتحدة سيكون يوما خالدا ومشهودا في تاريخ نضالنا من أجل الحرية والاستقلال ونيل كل حقوقنا وتطلعاتنا الوطنية المشروعة، حيث سيرفرف علمنا خفقا وعن حق وجدارة إلى جانب أعلام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

فلنعمل جميعا على جعل ذلك اليوم يوم عزة وكرامة لشعبنا، ولشهادتنا وأسرانا، ولقدسنا المحتلة وغزة الباسلة المحاصرة. إن وطننا الحبيب، فلسطين، لنا جميعا والسلام ولكم المحبة من على هذا المنبر.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

في هذه الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة التي ما برحت قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمالها منذ تأسيسها، لا بد من أن تقابل هذه الخطوة ومن دون تأخير أعمال ملموسة بما يتماشى مع القرارات ذات الصلة والمسؤوليات السياسية والقانونية والأدبية الثابتة لإنهاء الاحتلال، وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني، والتوصل إلى التسوية السلمية التي تأخرت كثيرا. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يرتقي إلى مستوى إلحاحية هذه المسألة بالدفع قُدما بعملية السلام في المنطقة، إذ أنه من المحزن أن جميع الاتجاهات تسير على نحو مضاد. ولا بُد لمجلس الأمن بوجه الخصوص من أن يضطلع بواجباته بموجب الميثاق، إذ لا يُمكنه أن يظل مشغولا ومخفقا في قضية السلام.

إننا إذ نواصل بذل جميع الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية، نتطلع قُدما وبأمل كبير إلى اليوم الذي ترتفع فيه الراية الفلسطينية خفاقة في الأمم المتحدة، وهي لحظة ستكون بالتأكيد مفعمة بالعواطف والفخر والوحدة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وطبعا نعرف أن رفع رايتنا لا يُنهي الاحتلال ولا يحل النزاع. ونعرف أيضا أن طلبنا من أجل العضوية في الأمم المتحدة لا يزال رهن نظر مجلس الأمن فيه، ولا يزال يتعين بذل الكثير من العمل الشاق. غير أن رفع الراية سيُمثل إشارة لأبناء شعبنا في كل مكان والذي يشاهدنا هذه الليلة مفادها أن نيله لحرية أمر لا مفر منه، وبأن المجتمع الدولي يؤيده في رحلته صوب العدالة، ويؤيده من أجل نيل حقوقه وتحقيق استقلاله في دولته فلسطين، والقدس الشرقية عاصمة لها.

أود أن أقول بضع كلمات باللغة العربية لأبناء شعبنا الذين يشاهدوننا هذه الليلة في فلسطين وفي الشرق الأوسط.

(تكلم بالعربية)

يا أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الخارج، إننا نتوق إلى اليوم الذي سيُرفع فيه علم دولة فلسطين أمام الأمم المتحدة في نهاية هذا الشهر، وبحضور سيادة الرئيس محمود عباس.